



فرائن للعلوم الاقتصادية والإدارية
KHAZAYIN OF ECONOMIC AND
ADMINISTRATIVE SCIENCES

ISSN: 2960-1363 (Print)

ISSN: 3007-9020 (Online)



Impact of Macroeconomic Variables on Iraq's Real Money Demand (2004–2023) by Using the Conditional Error Correction Model

Dr. Haitham Hameed Mutlaq Al-Mansour¹

¹ Ministry of Education, Baghdad, Iraq

haithamhmutlaq@gmail.com

ABSTRACT: The study aims to analyze the trajectory of macroeconomic variables and their impact on the real money demand in Iraq over the period (2004–2023), utilizing modern econometric models, specifically the Conditional Error Correction Model (CEC). The study adopted an analytical inductive methodology for the data of macroeconomic variables, including real GDP, public expenditure, inflation, exchange rate, interest rates, and money velocity, converting annual data into quarterly data to ensure precision in economic measurement. The results indicate that real GDP grew at a compound rate of 3.6%, contributing to a 5.8% increase in real money demand, positioning it as a key economic driver in Iraq. The estimated model shows a positive long-term response of money demand by 0.26%. Public expenditure rose at a 7.7% compound rate, with a short-term positive impact of 0.20% on money demand. Inflation had a negative short-term effect of -0.42%, while the exchange rate positively impacted by 0.71%. Money velocity declined from 4.3 to 1.8 times, reflecting increased money hoarding as a precautionary measure. Interest rates showed a weak, statistically insignificant effect of 0.02%. The model confirmed a long-term relationship between the variables and real money demand via the bounds test, with a high adjustment speed of 129%, indicating economic volatility and shocks faced by Iraq. Thus, enhancing non-oil real economic growth and improving public expenditure efficiency are essential to support sustainable money demand in Iraq.

Keywords: Public Expenditure, Inflation, Real Money Demand, Real GDP, Exchange Rate

DOI: [10.69938/Keas.2502035](https://doi.org/10.69938/Keas.2502035)

أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية في الطلب الحقيقي على النقود في العراق للمدة (2004 – 2023) باستخدام نموذج تصحيح الخطأ المشروط

م. د. هيثم حميد مطلق المنصور¹

¹ وزارة التربية، بغداد، العراق

haithamhmutlaq@gmail.com

Corresponding Author: E-mail: haithamhmutlaq@gmail.com

المستخلص:

تهدف الدراسة إلى تحليل مسار المتغيرات الاقتصادية الكلية وأثرها في الطلب الحقيقي على النقود في العراق خلال المدة (2004 - 2023)، باستخدام النماذج القياسية الحديثة المتمثلة بنموذج تصحيح الخطأ المشروط (CEC). لذلك اعتمدت الدراسة منهجية تحليلية استقرائية

ليانات المتغيرات الاقتصادية الكلية التي هي: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الإنفاق العام، التضخم، سعر الصرف، أسعار الفائدة، سرعة دوران النقود، بتحويل بيانات هذه المتغيرات السنوية إلى ربع سنوية من أجل ضمان الدقة بالقياس الاقتصادي. وقد أظهرت نتائج الدراسة إن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نما بمعدل مركب بلغ 3.6%، ومساهماً في زيادة الطلب الحقيقي على النقود بمعدل مركب بنسبة 5.8%، فهذا المتغير يعد المحرك الاقتصادي في العراق، إذ أظهر النموذج المقدر إن الطلب النقدي يستجيب بشكل إيجابي بنسبة 0.26% في الأجل الطويل. كما ارتفع الإنفاق العام بمعدل مركب بلغ 7.7%، مع تأثير إيجابي قصير الأجل بنسبة 0.20% في الطلب النقدي. والتضخم أثر سلباً بنسبة -0.42% في الأجل القصير، بينما أثر سعر الصرف إيجابياً بنسبة 0.71%. وانخفضت سرعة دوران النقود من 4.3 إلى 1.8 مرة، مما يعكس زيادة الاحتفاظ بالنقود كاحتياط. وأظهرت أسعار الفائدة تأثيراً ضعيفاً بنسبة 0.02%، وهو تأثير غير معنوي إحصائياً. كما أكد النموذج المقدر وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات والطلب الحقيقي النقدي حسب اختبار الحدود، مع سرعة تكيف عالية بلغت 129%، والتي تشير إلى التقلبات الاقتصادية والصدمات التي واجهها العراق. لذلك فمن الضروري تعزيز النمو الاقتصادي الحقيقي (غير النفطي)، وتحسين كفاءة الإنفاق العام من أجل دعم الطلب النقدي المستدام في العراق.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العام، التضخم، الطلب الحقيقي على النقود، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، سعر الصرف.

1. المقدمة

تعد المتغيرات الاقتصادية الكلية من العوامل الأساسية التي تؤثر في الطلب الحقيقي على النقود، ويختلف مدى التأثير حسب العلاقة بين هذه المتغيرات والطلب النقدي، ومستويات تقدم الاقتصاديات النامية منها والمتقدمة. كما لا بد من الإشارة إلى أهمية دراسة الطلب النقدي على مستوى الاقتصاد الكلي واستقراره، ومدى تأثير السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية في سلوك الأفراد والشركات (مجمّل الوحدات الاقتصادية) بالاحتفاظ بالنقود و / أو الاستثمار في موجودات مالية وحقيقية أخرى. فيما يخص العراق فقد شهد اقتصاده تحديات وصدمات وأزمات متعددة، داخلية وخارجية أهمها: التقلبات في أسعار النفط والأزمات الأمنية والاضطرابات السياسية وغيرها. عليه لا بد من فهم مسار متغيراته الكلية بشكل أكثر كالاقتصادية والمالية والنقدية، إذ إن كل متغير منها يلعب دوراً أساسياً في تحديد سلوك الطلب الحقيقي على النقود والتأثير فيه، فعلى مدار المدة من 2004 حتى 2023 فقد شهد العراق تقلبات وتغيرات اقتصادية كبيرة، أثرت في استقرار الطلب النقدي وتحديد حجمه.

1.1 أهمية الدراسة: تستند على إن المتغيرات الاقتصادية الكلية لها تأثيرات نسبية مختلفة في الطلب الحقيقي على النقود، مما يساعد في فهم مسار هذه المتغيرات والعلاقة الاقتصادية والنقدية، وذلك على مستوى أنشطة الاقتصاد الكلي، مما يساعد في فهم فعالية السياسات الاقتصادية والنقدية، لتطوير الأنظمة الاقتصادية المحلية بهدف توجيه الاقتصاد نحو نمو وتقدم حقيقي فيه.

1.2 أهداف الدراسة: للدراسة أهداف يمكن توضيحها بالآتي:

- أ. فهم كيفية تحليل تطور المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق خلال المدة (2004 – 2023)، ومن هذه المتغيرات: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الإنفاق العام، معدل التضخم، أسعار الفائدة، سعر الصرف الأجنبي، وسرعة دوران النقود. كذلك تشخيص وتحليل تأثير التقلبات الاقتصادية والصدمات، على هذه المتغيرات في العراق خلال مدة الدراسة.
- ب. قياس وتحليل طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات الكلية والطلب الحقيقي على النقود في العراق، وكيف تؤثر في سلوك الطلب النقدي واستجابته للتغير النسبي لكل متغير من هذه المتغيرات الكلية ضمن الأجلين الطويل والقصير، عبر تشخيص سكون المتغيرات الاقتصادية المدروسة عبر الزمن، والتأكد من وجود تكامل مشترك بين هذه المتغيرات، الذي يعد شرطاً لتقدير نموذج تصحيح الخطأ المشروط (CEC) لفهم العلاقة طويلة الأجل بوجود فروق الأجل القصير.
- ت. تسعى الدراسة إلى بلوغ عدد من النتائج واستنباط عدد من الاستنتاجات من التحليل والقياس الاقتصاديين، من أجل تقديم توصيات مبنية على هذه الاستنتاجات، بهدف تحسين السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية في العراق.
- 1.3 مشكلة الدراسة: تتعلق المشكلة بفهم أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية في الطلب الحقيقي على النقود في العراق خلال المدة المدروسة، فقد واجه الاقتصاد الكلي عدداً من التحديات والصدمات الداخلية والخارجية، التي أثرت في سلوك الطلب النقدي واستقراره. لذلك تتطلب الدراسة تحليلاً دقيقاً لهذه المتغيرات من أجل فهم الديناميكيات القصيرة والطويلة الأجل في الاقتصاد العراقي، وكيفية تأثيرها في سلوك الأفراد والشركات نحو الاحتفاظ بالنقود والموجودات الأخرى.

وبالإمكان حصر مشكلة الدراسة في التساؤل الآتي:

كيف تؤثر المتغيرات الاقتصادية الكلية في الطلب الحقيقي على النقود بالعراق خلال المدة من 2004 إلى 2023؟
إذ يستكشف هذا السؤال العلاقة بين هذه المتغيرات والطلب النقدي في العراق، ليساعد في تقديم رؤى تسعى لتحسين السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية في العراق.

- 1.4 فرضية الدراسة: تقوم الدراسة على فرضية "وجود علاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية واستجابة الطلب الحقيقي النقدي في العراق، بحيث تؤثر هذه المتغيرات بشكل نسبي متباين ومعقد في الطلب النقدي بالأجلين القصير والطويل".
- 1.5 منهجية الدراسة: تعتمد الدراسة على منهجية تحليلية استقرائية لبيانات المتغيرات الاقتصادية الكلية وعلاقتها بالطلب الحقيقي على النقود في العراق خلال المدة (2004–2023)، ومن ثم اعتماد منهجية قياسية اقتصادية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ المشروط (CEC)، من أجل تحليل أثر العلاقة بين المتغيرات الكلية والطلب النقدي.
- 1.6 حدود الدراسة: تتمثل بالآتي:

أ. الحدود المكانية: تركز الدراسة على الاقتصاد العراقي فقط.

ب. الحدود الموضوعية: تقتصر على تحديد متغيرات اقتصادية كلية، متمثلة بـ (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الإنفاق العام، معدل التضخم، أسعار الفائدة، سعر الصرف الأجنبي، وسرعة دوران النقود)، وعلاقتها بالطلب الحقيقي على النقود.
ت. الحدود الزمنية: تشمل المدة الزمنية من عام 2004 إلى عام 2023، ومن ثم تحويلها لبيانات إلى ربع سنوية من أجل تحقيق دقة في نتائج القياس الاقتصادي وتحليلها.

2. تأثير العوامل الاقتصادية الكلية في الطلب على النقود: مدخل نظري:

2.1. الناتج المحلي الإجمالي: يمثل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) Gross Domestic Product "القيم النقدية لما تم إنتاجه من سلع وخدمات في اقتصاد ما خلال مدة زمنية معينة (عادةً ما تكون سنة)". أو "هو قياس إنتاج السلع والخدمات التي تكون مقيمة بأسعار جارية أو ثابتة، إذ يكون الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (Nominal GDP) محتسباً بأسعار السوق الجارية، أما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (Real GDP) فيحتسب وفقاً لأسعار سنة معينة (يطلق عليها سنة أساس)، أي يتم احتساب قيم الناتج في الاقتصاد المحلي باستبعاد تأثير معدل التضخم" (Mankiw, 2021, 42).

يعد الناتج المحلي الإجمالي مؤثراً هاماً في تحديد حجم المعاملات في اقتصاد معين، بما يؤثره في الطلب على النقود Money Demand، إذ إن زيادة حجم الناتج سوف تنعكس في زيادة مباشرة في الدخل الفردي وتحسن المستوى المعاشي، مما يزيد من الطلب على النقود. أما في حالة الانخفاض فمن المتوقع أن يحدث العكس، إذ إن انخفاض دخل الفرد سوف يؤدي به إلى توجيه معظم الدخل نحو الإنفاق الاستهلاكي، وتخفيض حجم الادخارات، ومنه انخفاض الطلب على النقود. عليه فمن المتوقع إن يكون تأثير الناتج المحلي الإجمالي في الطلب على النقود إيجابياً (أي علاقة طردية)، إذ بزيادة الناتج الإجمالي سوف يزداد الإنفاق (الاستهلاكي والاستثماري) أحد مكونات الطلب الكلي، مما يقود إلى حقن إيجابي في الاقتصاد المحلي ليقابله زيادة إيجابية في الطلب النقدي على مستوى الاقتصاد الكلي (Blanchard & Johnson, 2013, 90 – 110).

2.2. الإنفاق العام: يؤثر الإنفاق العام Public Expenditure في الطلب على النقود من خلال إن زيادة الإنفاق الاستهلاكي (كالرواتب) والاستثماري (بناء المشاريع الاقتصادية) سيؤديان إلى رفع مستوى النشاط الاقتصادي الكلي في اقتصاد معين، ليزيد الدخل الحقيقي Real Income (الناتج الحقيقي) للوحدات الاقتصادية من الأفراد والشركات. ففي نموذج الطلب على النقود المتمثل بـ $\frac{M_d}{P} = f(Y, i)$ فإن العلاقة طردية بين الدخل الحقيقي والطلب على النقود، عليه فعند زيادة الدخل نتيجة زيادة الإنفاق العام سيؤدي إلى زيادة الطلب على الاحتفاظ بالنقود بدافع تغطية المعاملات اليومية Transaction Demand، أي زيادة المعاملات على مستوى الاقتصاد الكلي، مما ينعكس بالإيجاب في الطلب الكلي على النقود Aggregate Money Demand (Mankiw, 2019, 290 - 310).

وعند تمويل الإنفاق العام بواسطة السندات Bonds فقد يؤدي إلى زيادة الطلب على الأموال في أسواق الدين مما يرفع أسعار الفائدة، ما يؤدي إلى انخفاض الطلب على الاحتفاظ بالنقود بدافع المضاربة، إذ إن الأفراد والشركات تفضل الاستثمار في الموجودات ذات العائد مثل السندات بدلاً من الاحتفاظ بالنقود السائلة، عليه يتأثر الطلب على النقود (الذي قد يتأثر بشكل سلبي حسب مرونة الطلب على النقود بدافع المضاربة). أما في حالة تمويل الإنفاق العام بطباعة النقود فإنه يؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار (ارتفاع التضخم)، مما يقود لانخفاض القوة الشرائية للوحدة النقدية، يدفع الأفراد لتقليل رغبتهم بالاحتفاظ بالنقود السائلة والتحول للموجودات الأخرى مثل العملات الأجنبية أو العقارات، ومنه تخفيض الطلب على النقود. ولكن في حالة عدم تأثير الإنفاق العام برفع التضخم بشكل كبير (لوجود جهاز إنتاجي مرن)، فإن الطلب على النقود قد يرتفع، بسبب زيادة النشاط الاقتصادي الكلي، أي زيادة حجم المعاملات الاقتصادية (Mankiw, 2019, 340 - 345) و (Blanchard, 2017, 140 – 150).

كما إن توجيه الإنفاق العام نحو استثمارات منتجة مثل مشاريع البنية التحتية ومشاريع زيادة الإنتاج الحقيقي في الاقتصاد، فقد يساعد في زيادة الثقة بالاقتصاد المحلي وتعزيزها، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على النقود نتيجة التوسع الاقتصادي المتوقع حدوثه (Ito, & Rose, 2007, 67 - 92). أما في حالة توجيه الإنفاق العام نحو البرامج غير المستدامة كزيادة الإنفاق على برامج إجتماعية من دون وجود تغطية مالية حقيقية، فقد تؤدي لمخاطر حدوث تضخم أو انخفاض قيمة العملة (لانخفاض مرونة الجهاز الإنتاجي)، مما يقود لانخفاض الطلب على النقود على مستوى الاقتصاد المحلي (Ito, & Rose, 2007, 123 – 145).

2.3. المستوى العام للأسعار: يعد General Price Level "مقياس لمتوسط أسعار السلع والخدمات في اقتصاد ما خلال مدة زمنية معينة". إذ يستخدم في قياس معدل التضخم، أو مستوى الانخفاض في القوة الشرائية للنقود. حيث يمثل مؤشر أسعار المستهلك (CPI) Consumer Price Index "مؤشر لقياس أسعار سلة محددة من السلع والخدمات التي يشتريها المستهلكون العاديون (مثل الغذاء، النقل، السكن). حيث يتم احتسابه من خلال مقارنة تكلفة السلة في سنة معينة مع تكلفتها في سنة أساس معينة، ومن ثم يعبر عنها كنسبة مئوية. أما مؤشر المعامل الضمني للناتج المحلي الإجمالي (GDP Deflator) فيعد "مقياساً اقتصادياً أوسع لقياس المستوى العام للأسعار، إذ يعكس أسعار جميع السلع والخدمات المنتجة داخل الاقتصاد المحلي، وليس ما يستهلكه

1- يشير الطلب على النقود Money Demand إلى "الكمية النقدية التي يرغب الأفراد والشركات في الاحتفاظ بها على شكل سيولة (نقود نقدية و / أو ودائع جارية) خلال مدة زمنية معينة، بدلاً من استثمارها في موجودات أخرى مثل السندات والأسهم والعقارات وغيرها من الموجودات". المصدر:

- Walsh, Carl E. (2017). Monetary Theory and Policy, 4th Edition, MIT Press, Cambridge, USA, P 95.

المستهلكون فقط". حيث يعتبر مقياساً شاملاً لأنه يشمل الاستثمارات والإنفاق العام والصادرات، وليس الاستهلاك فقط (Mankiw, 2021, 24 - 30).

لقد وضع الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان العلاقة ما بين تغيرات الأسعار بمستواها العام والطلب على النقود وفقاً لنظرية خيارات المحفظة Portfolio Choice Theory، إذ تعد هذه النظرية مفتاح لفهم الطلب على النقود في الاقتصاد الكلي. حيث إن الأفراد يواجهون خيار الاحتفاظ بالنقود، التي توفر سيولة ولكن بعائد منخفض (أو معدوم)، وبين الاستثمار في موجودات مالية (سندات، أسهم) التي تكون عوائدها أعلى ولكن بمخاطر محتملة. وهذا الخيار يعتمد على أسعار الفائدة والتوقعات المستقبلية (Krugman, 2018, 384 – 390). وتؤثر تغيرات معدل التضخم في العائد السلبي والخدمي المتوقع الحصول عليه من النقود، بعبارة أخرى المتوقع من المكاسب نتيجة ارتفاع المستوى العام للأسعار (المحمدي والرفيعي، 2020، 34).

فإذا توقع الأفراد ارتفاع المستوى العام للأسعار فإن من المتوقع أن تنخفض القوة الشرائية للنقود، لذلك فإن الأفراد سوف يزيدون من إنفاقهم على شراء سلع وخدمات بدلاً من الاحتفاظ بالنقود، ومنه انخفاض الطلب على النقود، وزيادة معدل دوران النقود في الاقتصاد، إذ تزداد مخاطر الاحتفاظ بالنقود في الفترات التي تمتاز بعدم الاستقرار في المستوى العام للأسعار، والتي تصاحبها حالة عدم اليقين، حيث يزداد الطلب الكلي على المنتجات الحقيقية وينخفض الطلب على النقود. لذلك إن ارتفاع المستوى العام للأسعار يترك أثراً سلبياً على تكلفة الاحتفاظ بالنقود، فيما يسمى بـ "ضريبة التضخم Inflation Tax" على الارصدة النقدية، لذلك يتحول الأفراد من التفضيل النقدي إلى التفضيل الحقيقي من خلال شراء الموجودات الأخرى كالعقارات، والتي قد لا تتغير قيمتها الحقيقية عند الارتفاع في المستوى العام للأسعار (Walsh, 2017, 95 – 110).

2. 4. **سعر الصرف الأجنبي:** من أحد المؤثرات في الطلب على النقود "سعر الصرف الأجنبي Foreign Exchange Rate"، بالأخص في الاقتصادات المفتوحة التي تعتمد على التجارة الدولية. حيث سعر الصرف الأجنبي يؤثر في القوة الشرائية للعملة المحلية مقارنة بالعملة أو العملات الأجنبية، عليه فإن رغبات الأفراد والشركات في الاحتفاظ بالنقود في اقتصاد ما، أو استبدالها بموجودات أخرى. إذ قد يتأثر الطلب على النقود بسعر الصرف عبر عدة قنوات، منها (Krugman & et al, 2018, 462 – 465):
أ. **التجارة الخارجية:** عند ارتفاع سعر الصرف الأجنبي (انخفاض قيمة العملة المحلية)، تصبح الاستيرادات السلعية أكثر كلفة من الصادرات السلعية التي تصبح أرخص من السلع ذاتها لدى الأجانب، مما يؤدي إلى تغيرات في المعاملات التجارية (الميزان التجاري)، هذا الأمر سوف يؤثر في الطلب على النقود من أجل تسوية هذه المعاملات. فزيادة الصادرات ستؤدي إلى ازدياد الطلب على النقود لأغراض المعاملات.

ب. **الثقة بالعملة:** عند ارتفاع سعر الصرف الأجنبي بشكل كبير، بمعنى انخفاض كبير في قيمة العملة المحلية مما يؤدي إلى فقدان الأفراد والشركات الثقة في هذه العملة، لبدء هؤلاء في الاحتفاظ بالعملات الأجنبية كبديل فيما يعرف بـ (الدولرة Dollarization). مما قد يخفف من الطلب على النقود للعملة المحلية، بالأخص في الاقتصادات غير المستقرة (كما حدث في فترة التسعينات في العراق).

ت. **السياسة النقدية:** عند قيام هذه السياسة بالتدخل في سوق الصرف الأجنبي من خلال تثبيت سعر الصرف، عبر استخدام الأدوات النقدية منها: المعروض النقدي أو أسعار الفائدة. فمثلاً عند ارتفاع سعر الصرف الأجنبي بشكل كبير فقد تقوم السياسة النقدية برفع سعر الفائدة من أجل جذب رؤوس الأموال الأجنبية، هذا الأمر يجعل الاحتفاظ بالنقود أقل جاذبية بالمقارنة مع الاستثمار في الموجودات ذات العائد.

عليه فقد يتأثر الطلب على النقود بسعر الصرف الأجنبي بشكل إيجابي أو سلبي حسب الوضع الاقتصادي والاستجابة للسياسات الاقتصادية والنقدية.

2. 5. **أسعار الفائدة:** تعد أسعار الفائدة Interest Rates مؤثراً هاماً في الطلب النقدي من خلال دافع المضاربة²، إذ يعود الفضل في ادخال هذا الدافع إلى الاقتصادي البريطاني جون مينارد كينز John Maynard Keynes. حيث أوضح إن الطلب على النقود بدافع المضاربة يعتمد على أسعار الفائدة، فعند ارتفاع هذه الأسعار فإن الاحتفاظ بالنقود (السيولة) يصبح أقل جاذبية مقارنة بالاستثمار في الموجودات المالية مثل السندات، ليؤدي ذلك إلى انخفاض الطلب على النقود، وعلى العكس يحصل عند انخفاض أسعار الفائدة، حيث يزداد الطلب على النقود ذلك لأن تكلفة الفرصة البديلة Opportunity Cost ترتفع عند الاحتفاظ بالنقود، مما يجعل السيولة أكثر جاذبية. بذلك فإن تأثير أسعار الفائدة في الطلب على النقود هو تأثير عكسي (ارتفاع أسعار الفائدة يخفف الطلب على النقود، وانخفاض الأسعار يزيد الطلب عليها). وهذا التأثير يعتمد بشكل رئيس على دافع المضاربة ومنطق تكلفة الفرصة البديلة، مع وجود تأثير أقل من دافع المعاملات (الذي يرتبط بالناتج المحلي الإجمالي) (Mishkin, 2019, 470 – 490). ومن الممكن التعبير عن دالة الطلب على النقود بصيغة دالية مبسطة كالآتي (Mishkin, 2019, 481):

$$\frac{Md}{P} = f(Y, i) \quad (1)$$

اذ إن: Md: الطلب الحقيقي على النقود Real Money Demand. P: المستوى العام للأسعار. Y: الدخل الحقيقي أو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (علاقة طردية). i: سعر الفائدة (علاقة عكسية).

2- حسب Keynes فإن الطلب على النقود يكون نتيجة لثلاثة دوافع، هي:

أ. دافع المعاملات Transaction Motive: الذي يتأثر طردياً مع الدخل المتاح، فكلما زاد الدخل زادت الحاجة للنقود من أجل تسهيل المعاملات اليومية.
ب. دافع الاحتياط Precautionary Motive: الذي يتأثر أيضاً طردياً بالدخل المتاح.
ت. دافع المضاربة Speculative Motive: يتأثر عكسياً بأسعار الفائدة المتوقعة.

2.6. سرعة دوران النقود **Velocity of Money**: تمثل "معدل استخدام وحدة نقدية واحدة من قبل الأفراد والشركات من أجل إنجاز المعاملات أو توليد الناتج خلال مدة زمنية معينة". أو بعبارة أخرى هي "السرعة التي تقيس فيها عدد المرات التي تتحرك فيها النقود في الاقتصاد، من أجل تبادل النقود بالسلع والخدمات (المنتجة بشكل نهائي ووسيط) والموجودات المالية خلال مدة زمنية معينة (عادةً ما تكون سنة)" (Abel & et al., 2020, 312 – 313). ويمكن احتساب سرعة دوران النقود باستخدام معادلة كمية النقود، كالآتي:

$$V = \frac{PY}{M} \quad (2)$$

حيث إن: V : سرعة دوران النقود. PY : يعبر عن الناتج المحلي الإجمالي الاسمي الذي هو المستوى العام للأسعار (P) مضروباً في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (Y). M : كمية النقود المتداولة (عرض النقود).

ووفقاً للمعادلة (2) فإن هنالك علاقة عكسية بين سرعة دوران النقود والطلب الحقيقي على النقود $\frac{Md}{P}$ في الاقتصاد، إذ كلما زادت سرعة دوران النقود أدى لزيادة الإنفاق على شراء السلع والخدمات، لينعكس في انخفاض الطلب على النقود، والعكس يحدث في حالة انخفاض سرعة دوران النقود ليؤدي إلى زيادة الطلب على النقود (المحمدي والرفيعي، 2020، 34).

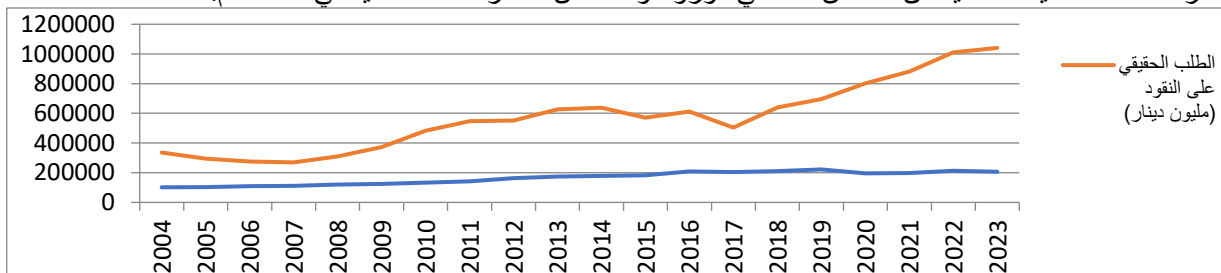
3. تحليل مسار متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق، وعلاقتها بالطلب الحقيقي على النقود خلال المدة (2004 – 2023):

3.1. الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي: يلاحظ من البيانات الواردة في الملحق (1) إن الاتجاه العام للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (2007=100) في العراق خلال المدة (2004 – 2023) كان تغيره السنوي متبايناً، إذ تراوحت معدلات التغير السنوية ما بين النسبتين المئويتين (12- % و 13.9 %)، وبمؤمر مركب بلغ 3.6%. إذ شهدت المدة المدروسة تقلبات عدة، فمثلاً في عام 2020 حدث انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة تغير سنوي 12- %، بسبب الانعكاسات الاقتصادية لجائحة كورونا (كوفيد 19) وتقلبات أسعار النفط العالمية التي انعكست على الاقتصاد العراقي، بالأخص الناتج المحلي الإجمالي النفطي الذي انعكس على انخفاض الصادرات النفطية العراقية للعالم الخارجي في ذلك العام إلى 3.428 مليون برميل / يوم، وبنسبة تغير سنوية سالبة بلغت 13.6%.

فيما حدث في عامي 2012 و 2016 ارتفاع كبير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في العراق بتغير سنوي متتالي 13.9 % و 13.8 %، يعود ذلك بسبب زيادة الصادرات النفطية العراقية للعالم الخارجي، إذ بلغت 2.423 و 3.302 مليون برميل / يوم (على التوالي)، وبتغير سنوي متتالي بنسبتي 11.9 % و 10.1 %.

أما بالنسبة للعلاقة ما بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والطلب الحقيقي على النقود بالمعنى الواسع في العراق خلال مدة الدراسة (الموضحة بالشكل 1) إن هناك علاقة إيجابية واضحة، إذ إن نمو الناتج الحقيقي من 101845 مليون دينار في 2004 إلى 207223 مليون دينار في 2023، قد أدى لزيادة الطلب الحقيقي على النقود (بالمعنى الواسع) خلال المدة ذاتها من 336648 مليون دينار في 2004 إلى 1040687 مليون دينار في 2023، وبمعدل نمو مركب بلغ 5.8%. ذلك إن نمو الاقتصاد الحقيقي في العراق قاد لزيادة الطلب على النقود بدافع تغطية المعاملات اليومية. فمثلاً في عام 2012 يلاحظ نمو الناتج الحقيقي بنسبة سنوية بلغت 13.9 %، قادت إلى ازدياد الطلب على النقود بنسبة 0.8 %، وفي عام 2016 ازداد نمو الناتج الحقيقي بنسبة 13.8 %، أدى لزيادة الطلب على النقود بنسبة 6.9 %.

ولكن الملاحظ من الملحق (1) إن الانخفاض في الناتج الحقيقي العراقي في عام 2020 لم يصاحبه انخفاض مماثل في الطلب على النقود، إذ ارتفع بنسبة 15.2 %، وهذا الأمر قد يعكس إن زيادة الاحتفاظ بالنقود من قبل الأفراد في العراق هو بدافع التحوط خلال الأزمات الاقتصادية، المتأتية من انعكاس صدمات كورونا وانخفاض أسعار النفط العالمية في ذلك العام.



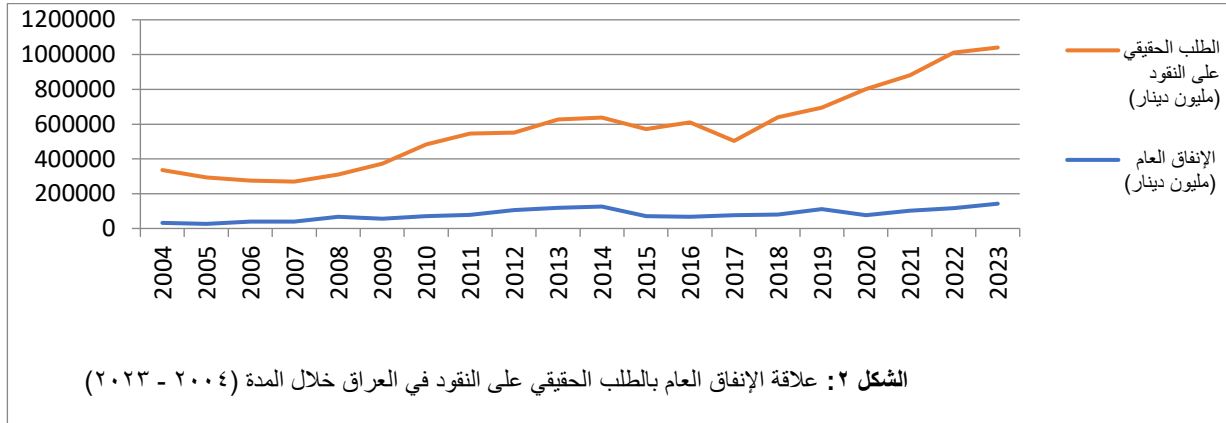
الشكل ١: علاقة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالطلب الحقيقي على النقود في العراق خلال المدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٣)

المصدر: الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على الملحق (1).

3.2. الإنفاق العام: المعروف إن الإنفاق العام في العراق يعتمد بشكل كبير على إيرادات النفط، مما يجعل تأثير الإنفاق في الطلب على النقود حساساً لأسعار النفط العالمية. فالملاحظ من الملحق (1) إن الإنفاق العام في العراق ازداد من 32117 مليون دينار في عام 2004 إلى 142436 مليون دينار في عام 2023، وبمعدل نمو مركب بلغ 7.7%. إذ شهدت المدة هذه تقلبات كبيرة في الإنفاق العام، فمثلاً الانخفاض الذي حدث للإنفاق في عام 2015 بنسبة 43.8 %، والارتفاع الذي حصل في عام 2019 بنسبة 38.1 %،

مما يشير إلى التأثير الواضح لتقلبات أسعار النفط في السوق العالمية، وانعكاسات الوضع الاقتصادي والأمني والسياسي على المالية العامة آنذاك.

وفيما يخص علاقة الإنفاق العام بالطلب الحقيقي على النقود بالمعنى الواسع في العراق وخلال مدة الدراسة، فإن بيانات الملحق (1) والشكل (2) تظهر وجود علاقة إيجابية ما بين المتغيرين في معظم الأعوام خلال هذه المدة، نتيجة إن الإنفاق العام من المفترض أن يحفز النشاط الاقتصادي في العراق، مما يزيد الطلب على النقود. إذ إن الإنفاق العام في 2019 قد ازداد بنسبة 38.1%، لينعكس على زيادة الطلب على النقود بنسبة 8.7%، وفي عام 2021 ازداد هذا الإنفاق بنسبة 35.2%، ليزداد الطلب على النقود بنسبة 10%. وفي المقابل فإن في عام 2015 حدث انخفاض في الإنفاق العام بنسبة 43.8%، لينخفض الطلب على النقود بنسبة 10.3%، ليعكس ذلك مدى تأثير الأفراد بتغيرات التوجهات الإنفاقية للحكومة العراقية، نتيجة كون اسهام الإنفاق التشغيلي (الرواتب والأجور) بنسبة هامة من الموازنة العامة، لينعكس على واقع النشاط الاقتصادي الكلي في العراق، ومستويات الاحتفاظ بالنقود.



المصدر: الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على الملحق (1).

3.3. المستوى العام للأسعار (التضخم): يلاحظ من الملحق (1) إن الاتجاه العام للرقم القياسي لأسعار المستهلك (2007=100) في العراق قد ارتفع من 36.4 في عام 2004 إلى 173.9 في عام 2023، وبمعدل نمو مركب بلغ 8.1%. إذ شهدت هذه المدة معدلات تضخم مرتفع، وبالأخص في الأعوام 2005 و2006 و2017، إذ بلغ التضخم معدلات متتالية هي 37% و53.1% و24.5%، نتيجة عوامل عدة منها: الاتجاه التوسعي للسياسة المالية في العراق وأهمها الزيادات التي حدثت في رواتب الموظفين والمتقاعدين لتحسين مستويات المعاشي، والتوجه نحو رفع أسعار المشتقات النفطية في العراق في عام 2006، وتوجه السياسة النقدية نحو خفض سعر السياسة بنسبة 4% مقابل ارتفاع التضخم بنسبة 24.5% في عام 2017، بسبب الأوضاع الاقتصادية والأمنية (تبعات تحرير الأراضي العراقية من سيطرة الجماعات الارهابية المعروفة بداعش).

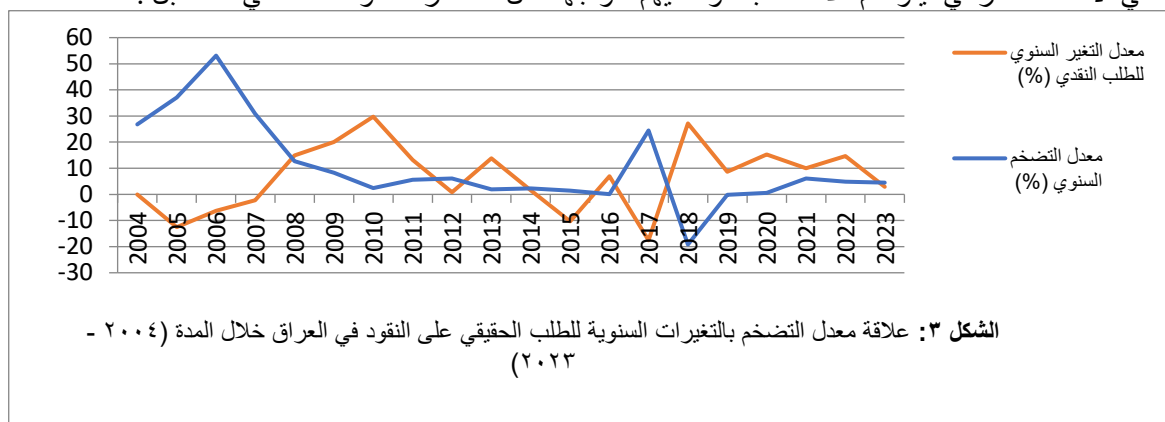
كما إن بعض الأعوام قد شهدت انخفاضاً نسبياً في معدلات التضخم في العراق، فقد اتجهت هذه المعدلات للانخفاض من أعلى معدل تضخم بنسبة 53.1% في عام 2006 إلى أدنى معدل تضخم بنسبة في عام 2016 بنسبة 0.1%، نتيجة استهداف سياسة البنك المركزي العراقي للتحكم في معدلات التضخم عبر التدخل في سوق الصرف الأجنبي، ومحاولة تحقيق استقرار في سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي، وذلك بالاعتماد على نافذة بيع الدولار المتأني أغلبية من بيع النفط الخام العراقي.

وبعد ذلك توجهت معدلات التضخم للتذبذب النسبي ما بين (19.2% - 24.5%)، بارقام قياسية ما بين (148.7 - 184.4)، وذلك خلال المدة (2017 - 2023)، يعود سبب هذا التذبذب الى الاضطرابات السياسية والأمنية والاجتماعية في العراق، وتقلبات الوضع النقدي الداخلي نتيجة توقعات حدوث انخفاضات في أسعار النفط مما أدخل الاقتصاد العراقي في ركود اقتصادي، كذلك نتيجة تدخلات السياسة المالية³ في تحديد سعر الصرف الأجنبي، مما أحدث اضطرابات ومضاربات في سوق الصرف لينعكس على ارتفاع معدلات التضخم، إذ ارتفعت من 0.6% في عام 2020 إلى 4.9% في عام 2022، وإلى 4.4% في عام 2023.

أما فيما يخص العلاقة ما بين معدلات التضخم والطلب الحقيقي على النقود بالمعنى الواسع في العراق خلال مدة الدراسة، فإن البيانات الموضحة في الملحق (1) والشكل (3) فقد اظهرت إن الطلب الحقيقي على النقود قد استمر في النمو النسبي حتى في السنوات التي واجهت تضخم عالي. فمثلاً في عام 2006 بلغ التضخم معدل 53.1%، في حين انخفض الطلب الحقيقي على النقود بنسبة 6.2%، ولكن في 2017 بلغ التضخم معدل 24.5%، مقابل انخفاض الطلب الحقيقي بنسبة 17.6%، مما يشير إلى إن التأثير المحتمل للتضخم العالي هو سلبي، إذ إن التضخم يؤدي لتآكل القوة الشرائية للنقود، مما يؤدي لانخفاض الطلب الحقيقي على النقود في العراق. وفي المقابل فإن أعوام التضخم المنخفض منها عام 2019 مثلاً، الذي انخفض فيه بنسبة 0.2%، صاحبه

3- قام البنك المركزي العراقي ووزارة المالية بالاتفاق في 17 / 12 / 2020 على تحديد سعر صرف رسمي جديد متمثلاً بـ 1450 دينار لكل دولار، من أجل زيادة السيولة النقدية لدى الحكومة العراقية، بسبب الوضع الاقتصادي الذي كان يمر به العراق آنذاك، نتيجة انعكاسات صدمات كورونا وانخفاض سعر النفط الخام على دخول الموارد المالية للدخل العراقي، لذلك أصبح سعر الصرف السابق (البالغ 1190 دينار لكل دولار) غير مناسب مع انعكاسات هاتين الصدمتين. فضلاً عن توجهات الحكومة للاصلاحية للاقتصاد العراقي، المطروحة في برنامجها الاصلاح في الورقة البيضاء. المصدر: - البنك المركزي العراقي. (2020). تقرير السياسة النقدية لعام 2020، دائرة الإحصاء والابحاث، ص 9.

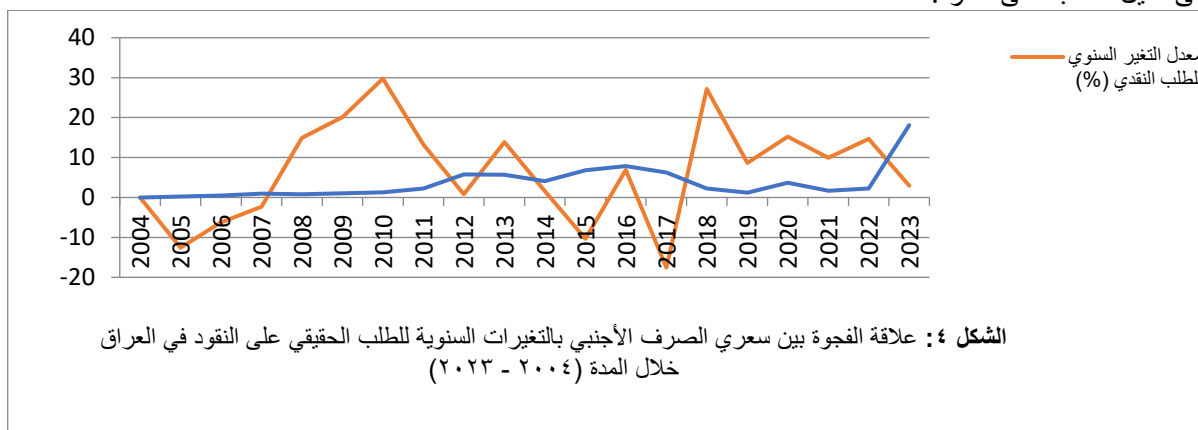
ازدياد الطلب الحقيقي على النقود بنسبة 8.7%، قد يعود إلى إن انخفاض التضخم من المتوقع أن يؤدي لزيادة الطلب على النقود باعتبارها وسيلة تحوط للاحتفاظ بالسيولة مقابل ما هو متوقع حدوثه من صدمات اقتصادية خارجية، مثل توقع انخفاض أسعار النفط التي سوف تؤثر على قدرة توفير السيولة النقدية لدى الحكومة والبنك المركزي العراقي، مما يؤدي إلى توجه تشاؤمي للأفراد والشركات في الاقتصاد العراقي، يقودهم للاحتفاظ بالنقود لديهم لمواجهة مثل هكذا أزمات وصدمات في المستقبل .



المصدر: الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على الملحق (1).

3. 4. **سعر الصرف الأجنبي:** يتضح من الملحق (1) إن سعر الصرف الرسمي في العراق قد ارتفع من 1453 (دينار / دولار) ذلك في عام 2004 إلى 1313 (دينار / دولار) في عام 2023، بينما زاد السعر الموازي من 1453 (دينار / دولار) إلى 1550 (دينار / دولار) خلال المدة ذاتها. لتؤدي إلى اتساع الفجوة بين السعريين من 0% في عام 2004 إلى 18.1% في عام 2023، لتبلغ متوسط هذه الفجوة 3.6%، يعود إلى ضعف نسبي في سيطرة السياسة النقدية في العراق على سوق الصرف الأجنبي، نتيجة ضغوط داخلية الوضع الاقتصادي المحلي، وخارجية متمثلة بالعقوبات الأمريكية على بعض المصارف العراقية، والاتفاقات الدولية لصندوق النقد الدولي مع العراق بجعل النظام مرناً في سوق الصرف الأجنبي.

أما علاقة سعر الصرف والطلب الحقيقي على النقود بالمعنى الواسع في العراق وخلال مدة الدراسة، فقد أظهرت البيانات في الملحق (1) والشكل (4) إن الطلب على النقود قد استمر في النمو النسبي حتى مع تقلبات سعر الصرف الأجنبي. فمثلاً في عام 2023 بلغت الفجوة بين السعريين نسبة 18.1%، لكن الطلب على النقود قد ازداد بنسبة 3% فقط، مما قد يشير إلى تأثير سلبي ضعيف لأسعار الصرف الأجنبي في الطلب النقدي في العراق. حيث في عام 2007 ارتفعت الفجوة بنسبة 1%، لكن انخفاض الطلب على النقود بنسبة 2.3%، هذا يبين إنه عند ارتفاع سعر الصرف الأجنبي (انخفاض قيمة الدينار) يقلل من الثقة في العملة المحلية، ليؤدي إلى تقليل الطلب على النقود.

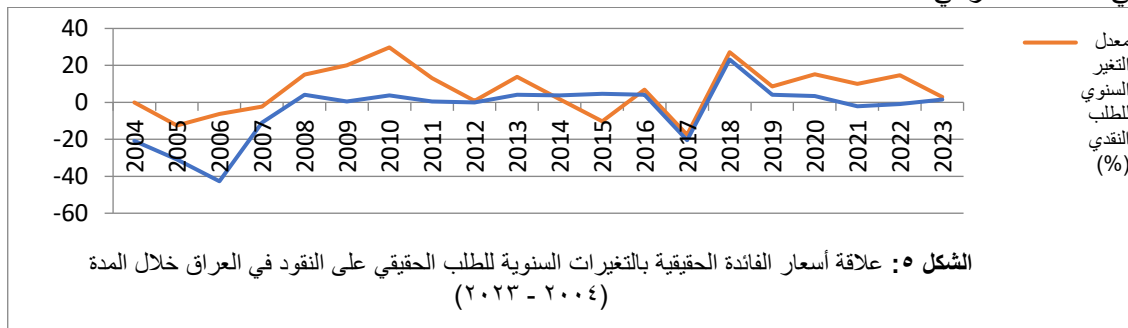


المصدر: الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على الملحق (1).

3. 5. **أسعار الفائدة الحقيقية:** الملاحظ من الملحق (1) إن أسعار الفائدة الحقيقية في العراق خلال مدة الدراسة قد كانت متقلبة بشكل كبير، إذ تراوحت بنسبة من -20.8% في عام 2004 إلى ذروة الأسعار بنسبة 23.2% في عام 2018، مع متوسط لهذه الأسعار خلال مدة الدراسة بنسبة بلغت -3.5%. يعود ذلك إلى تقلبات معدلات التضخم خلال هذه المدة ما بين -19.2% - 53.1%، والتي أدت إلى تقلبات الفائدة الحقيقية في العراق، وظهور فائدة حقيقية سلبية في عامي 2006 و2017 بنسبتي -42.7% و -20.5% على التوالي، نتيجة عوامل عدة تم ذكرها سابقاً.

وبالنسبة لعلاقة أسعار الفائدة الحقيقية والطلب الحقيقي على النقود بالمعنى الواسع في العراق وخلال مدة الدراسة، فقد كان المفترض نظرياً إن ارتفاع الفائدة الحقيقية يؤدي إلى خفض الطلب على النقود، بسبب زيادة تكلفة الاحتفاظ بالنقود بشكل سائل. لكن الملاحظ من البيانات الواردة في الملحق (1) والشكل (5) إن العلاقة ما بين أسعار الفائدة والطلب النقدي هي غير واضحة. فمثلاً في عام 2018 عندما كانت الفائدة الحقيقية 23.2%، ازداد الطلب الحقيقي على النقود بنسبة 27.1%، وهذا الأمر يتعارض مع

التوقعات النظرية. وفي المقابل فإن عام 2009 تحقق فيها فائدة حقيقية بنسبة 0.5%، ليزداد الطلب النقدي بنسبة 20.1%. إن ما سبق يؤثر ضعف تأثير أسعار الفائدة الحقيقية في الطلب النقدي في العراق، بمعنى وجود انفصال ما بين أسعار الفائدة والطلب النقدي، قد يعود ذلك إلى هيمنة قطاع المالية العامة في العراق، وسياسات نقدية غير فعالة من قبل البنك المركزي العراقي، وعدم تأثير الطلب النقدي للأفراد بدافع المضاربة بتغيرات أسعار الفائدة. وحيث الملاحظ إن التضخم المرتفع في بعض الأعوام (مثل عامي 2006 و2017) قد جعل الفائدة الحقيقية سالبة، الأمر الذي شجع الأفراد والشركات الاحتفاظ بالنقد بدلاً من توجيهها نحو الاستثمار في الاقتصاد العراقي.

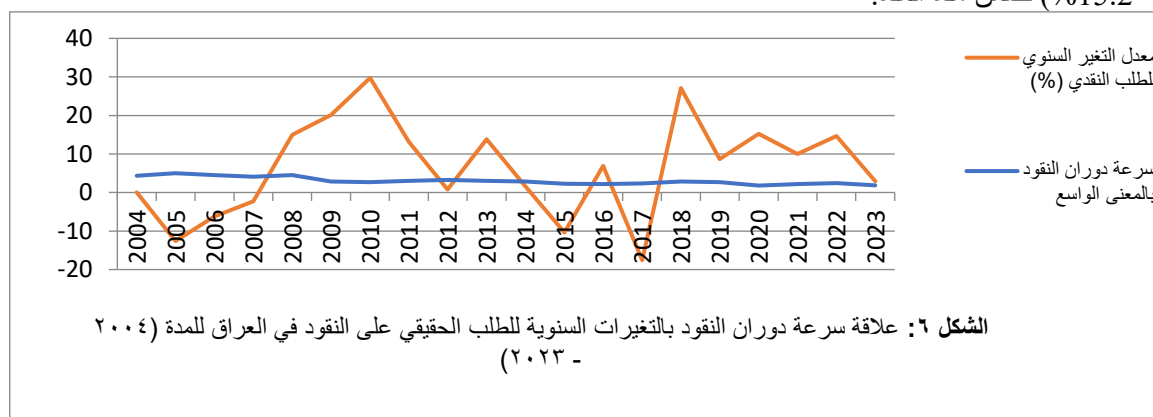


المصدر: الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على الملحق (1).

3.6. سرعة دوران النقود: الملاحظ من الملحق (1) إن سرعة دوران النقود انخفضت من 4.3 (مرات) في عام 2004 إلى 1.8 (مرة) في عام 2023، بمعدل نمو مركب بلغ -4.3%، مع متوسط 3 مرات. وقد شهدت هذه السرعة الذروة في عام 2005 فبلغت 5 مرات، وكان أدنى مستوى للسرعة في عام 2020 فبلغت 1.8 مرات، ليشير ذلك إلى تحسن نسبي في النشاط الاقتصادي الكلي في العراق خلال مدة الدراسة، ويعود ذلك إلى تأثير الناتج النفطي وإجراءات السياسة النقدية في السيطرة النسبية على التضخم (في بداية مدة الدراسة بعدها قد تكون فقدت هذه السيطرة لأسباب تم ايضاحها سابقاً)، الذي انخفض من أعلى معدل بنسبة 53.1% في عام 2006 إلى أدنى معدل بنسبة 0.1% في عام 2016.

وقد أكدت البيانات الموضحة في الملحق (1) على وجود علاقة بين سرعة دوران النقود والطلب الحقيقي على النقود بالمعنى الواسع في العراق خلال مدة الدراسة، التي بينت إن زيادة سرعة دوران النقود تؤدي لانخفاض دافع الاحتفاظ بالنقود (أي انخفاض الطلب على النقود). ففي عام 2005 زادت سرعة دوران النقود إلى 5 مرات، لينخفض الطلب على النقود بنسبة 12.6%، بينما في عام 2020 بلغت سرعة دوران النقود 1.8 مرات، ليزداد الطلب على النقود بنسبة 15.2%. حيث يعكس الانخفاض التدريجي في سرعة دوران النقود إلى زيادة الاحتفاظ بالنقود من قبل الأفراد في الاقتصاد العراقي، بسبب عدم اليقين الاقتصادي بالوضع الحالي والقادم، أو بسبب ضعف الاستثمار في الموجودات المالية والحقيقية الأخرى.

كما لوحظ من الملحق (1) حدوث تقلبات في سرعة دوران النقود في الأعوام الأخيرة من مدة الدراسة (ما بين عامي 2020 و2023)، يلاحظ في هذه المدة ان السرعة قد ارتفعت من 1.8 مرة إلى 2.5 مرة من ثم عادت إلى 1.8 مرة، قد تعود تلك التقلبات إلى عوامل عدة منها مرتبطة بصدمة الجائحة والتدهور الاقتصادي نتيجة تدخلات السياسة المالية في العراق (لتؤدي إلى تقلبات واضطرابات المستوى العام للأسعار كما أشرنا لذلك سابقاً)، وهذه التقلبات أثرت في مستويات الطلب على النقود، الذي تنذب ما بين (3% - 15.2%) ضمن هذه المدة.



المصدر: الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على الملحق (1).

4. تحديد النموذج الأساس واختبار سكون متغيراته:

4.1. مرحلة توصيف النموذج ومتغيراته: من أجل تحقيق أفضل نموذج قياسي لدراسة أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية في الطلب على النقود في العراق، وتحليل نتائج النموذج، فقد قمنا بتحويل البيانات السنوية لهذه المتغيرات إلى

بيانات ربع سنوية، وذلك لزيادة عدد المشاهدات للحصول على نتائج أكثر دقة في التقدير، حيث بلغت عدد المشاهدات (80) مشاهدة. فضلاً عن اختيارنا للنموذج اللاخطي المتمثل بتحويل المتغيرات (المتغير التابع والمتغيرات المستقلة) للصيغة اللوغاريتمية الطبيعية المزدوجة Double Natural Logarithmic Form. إذ تعمل اللوغاريتمات على تقليل التباين Variance في تحليل بيانات المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة، وتحسين الخطية Linearity في العلاقة بين هذه المتغيرات، وتفسير معلمات النموذج المستهدف تقديرها كمرونة Elasticities، مما يسمح بتفسير النسبة المئوية لتغيرات المتغير التابع الناتج عن التغير النسبي في المتغير أو المتغيرات المستقلة (Greene, 2012, 90, 199). بذلك تساعد الصيغ اللوغاريتمية الطبيعية للمتغيرات الاقتصادية في الحصول على نتائج دقيقة في تقدير النموذج واختباراته الاحصائية والقياسية والاقتصادية. ويمكننا توضيح النموذج المستخدم في تقدير الأثر المستهدف كالآتي:

$$RMD = f(RGDP, PE, Inf, EX, RI, V) \quad (3)$$

حيث يمكن التعبير عن النموذج (3) بالصيغة اللوغاريتمية الطبيعية المزدوجة كالآتي:

$$\ln RMD = B_0 + B_1 \ln RGDP + B_2 \ln PE + B_3 \ln Inf + B_4 \ln EX + B_5 \ln RI + B_6 \ln V + \varepsilon_t \quad (4)$$

إذ إن رموز المتغيرات المستخدمة في النموذج (4) يمكن توضيحها بالجدول (1) الآتي:

الجدول 1: أسماء المتغيرات الاقتصادية الكلية وأنواعها المستخدمة في النموذج (4)، واختصاراتها الترميزية

نوع المتغيرات	أسماء المتغيرات الاقتصادية الكلية		الترميز اللوغاريتمي للمتغيرات
	اللغة العربية	اللغة الانكليزية	
تابع	الطلب الحقيقي على النقود	Real Money Demand	$\ln RMD$
مستقل	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	Real Gross Domestic Product	$\ln RGDP$
مستقل	الإنفاق العام	Public Expenditure	$\ln PE$
مستقل	معدل التضخم	Inflation Rate	$\ln Inf$
مستقل	سعر الصرف الموازي	Parallel Exchange Rate	$\ln EX$
مستقل	أسعار الفائدة الحقيقية	Real Interest Rate	$\ln RI$
مستقل	سرعة دوران النقود	Velocity of Money	$\ln V$

المصدر: الجدول من اعداد الباحث.

وتمثل كل من:

B_0 : تعبر عن معلمة الحد القاطع (Intercept)، إذ تمثل القيمة الثابتة التي يبدأ منها النموذج عندما تكون جميع المتغيرات المستقلة تساوي صفر.

B_j : تعبر عن معلمات المتغيرات المستقلة الموضحة بالجدول (1)، حيث إن $(i=1, 2, \dots, 6)$.

ε_t : يمثل حد الخطأ العشوائي (Error Term)، إذ يمثل التأثيرات العشوائية للمتغيرات غير المدرجة في نموذج الطلب الحقيقي على النقود.

4.2. اختبار سكون المتغيرات: بعد تشخيص متغيرات النموذج المستهدف تقديره لابد من تحديد درجة التكامل Order of Integr-ation للسلاسل الزمنية الخاصة بهذه المتغيرات ومعرفة مدى سكون Stationary كل متغير. سيتم ذلك باستخدام اختبار فيليبس – بيرون Phillips – Perron (PP)، حيث أن الاختبار يتم استخدامه في حالة كون البواقي مرتبطة ذاتياً وغير متجانسة، وذلك لتصحيح عدم التجانس في حد الخطأ من دون وجود تباطؤات زمنية، إذ تكون ذو معنوية للسلسلة الزمنية عند التوصيف الخاطئ، فضلاً عن أن هذا الاختبار يعد أكثر كفاءة من باقي الاختبارات لاسيما في العينات الصغيرة (Kozhan, 2010, 71).

لذلك سيتم إيجاد نتائج القيم الاحتمالية (Prob.) Probability Values لاختبار (PP) التي تم ادراجها في الجدول (2) الآتي:

الجدول 2: نتائج قيم (Prob.) لاختبار (PP)

المستويات المتغيرات	عند المستوى I(0)			عند الفرق الأول I(1)		
	Intercept	Trend & Intercept	None	Intercept	Trend & Intercept	None
	Prob.	Prob.	Prob.	Prob.	Prob.	Prob.
$\ln RMD$	0.9235	0.3647	0.9790	0.0105	0.0379	0.0041
$\ln RGDP$	0.4709	0.9802	0.9971	0.0069	0.0073	0.0048
$\ln PE$	0.5558	0.4774	0.9587	0.0003	0.0015	0.0001
$\ln Inf$	0.1186	0.0982	0.4016	0.0000	0.0001	0.0000
$\ln EX$	0.6169	0.9622	0.7351	0.0302	0.0184	0.0037
$\ln RI$	0.1669	0.1816	0.8732	0.0000	0.0000	0.0000
$\ln V$	0.8400	0.1269	0.0070	0.0000	0.0000	0.0002

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج Eviews 13.

يتضح من نتائج قيم (Prob.) لاختبار (PP) الموضحة في الجدول (2) إن جميع المتغيرات المستقلة غير ساكنة عند المستوى I(0). لذلك فقد تم إيجاد قيم (Prob.) عند الفرق الأول I(1) عندها استقرت هذه المتغيرات عبر الزمن، لأن جميع قيم (Prob.) لهذه المتغيرات كانت أقل من مستوى الدلالة 5% للنماذج الثلاثة المشار لها في الجدول (2).

عليه فإننا نرفض فرضية العدم H_0 التي تنص على عدم تحقق سكون هذه المتغيرات عبر الزمن، ونقبل الفرضية البديلة H_1 التي تنص على سكون هذه المتغيرات عبر الزمن عند الفرق الأول $I(1)$.

4.3. اختيار النموذج الأساس Model Specification: من خلال نتائج اختبار السكون (مراجعة الجدول (2)، وتحليله) فإن درجة التكامل بين متغيرات الدراسة تعد مختلطة (Mixed Orders of Integration) عند المستويين $I(1)$ و $I(2)$. عليه فإن النموذج الأساس والأنسب هو نموذج الانحدار الذاتي الموزع التأخر Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL)، حيث أن هذا النموذج يمتلك المرونة للتعامل مع المتغيرات الاقتصادية التي تستقر عند مستويات مختلفة (Nkoro & Uko, 2016, 68).

فضلاً عن أن النموذج (ARDL) يتكون من جزئين:

الجزء الأول: يمثل تأثير المتغير التابع المتأخر زمنياً Lagged Dependent Variables على المتغير التابع، ويعرف بـ "الانحدار الذاتي Autoregressive"، إذ إن المتغير التابع يعتمد على القيم المتأخرة زمنياً لذاته.

الجزء الثاني: يمثل تأثيرات المتغيرات المستقلة المتأخرة زمنياً Lagged Independent Variables على المتغير التابع، والمعروف بـ "الإبطاء الموزع Distributed Lag".

ويمكننا توضيح الصيغة العامة للجزئي الخاص بالنموذج كالآتي (Pesaran & et al. 2001: 286-326):

$$y_t = \alpha + \sum_{i=1}^{\rho} \beta_i y_{t-i} + \sum_{j=0}^q \gamma_j x_{t-j} + \varepsilon_t \dots (5)$$

حيث يمثل:

y_t : المتغير التابع عند t .

y_{t-i} : المتغير التابع المتأخر زمنياً في الفترة $(t-i)$.

x_{t-i} : المتغير أو المتغيرات المستقلة المتأخرة زمنياً في الفترة $(t-i)$.

β_i, γ_j : معاملات مرتبطة بالتأخيرات الزمنية. و ε_t : يمثل حد الخطأ العشوائي في النموذج.

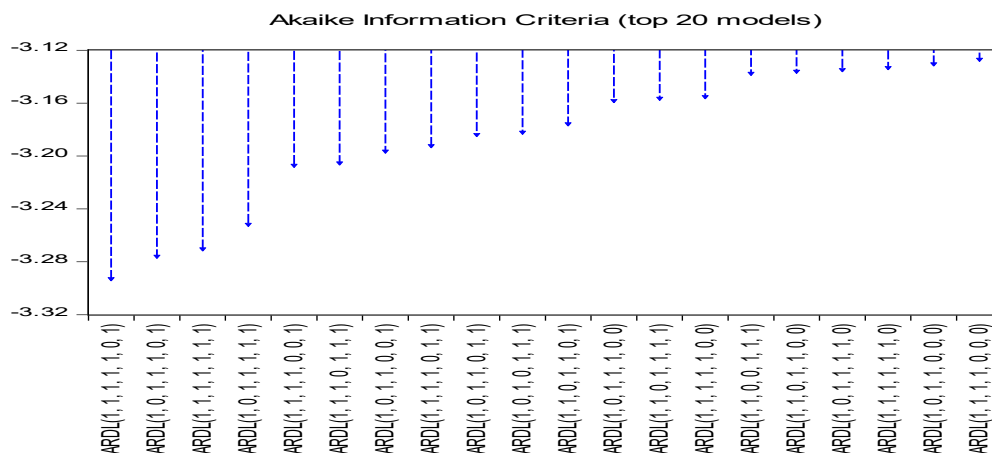
عليه فإن النموذج (ARDL) يمثل أداة قوية في دراسة العلاقات في الأجلين القصيرة والطويلة بين المتغيرات الاقتصادية، إذ يساعد النموذج على إجراء تحليل للتأثيرات في الأجل الطويل عبر إيجاد نتائج اختبار الحدود Bound Test، وتحليل التأثيرات في الأجل القصير عبر إيجاد انموذج (ARDL) الذي يتضمن معلمة تصحيح الخطأ، وعند توفر شرط التكامل المشترك بين المتغيرات الاقتصادية محل القياس وعبر استخراج نتائج اختبار الحدود فإن النموذج يعرف بـ "نموذج تصحيح الخطأ المشروط Conditional Error Correction (CEC) (Narayan, 2004, 193 – 206).

5. قياس أثر متغيرات الاقتصاد الكلي العراقي في الطلب الحقيقي على النقود، وتحليل نتاجه:

5.1. تحديد المدة المثلى للتأخير الزمني Optimal Lag Length Selection: يهدف هذا التحديد ضمان أن النموذج الأساس المختار يلتقط بشكل دقيق من دون تعقيد زائد للديناميكيات الزمنية الخاصة بالعلاقة بين المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة، مما يساعد على رفع كفاءة تقدير النموذج المستهدف، ويزيل مشكلة الارتباط الذاتي Autocorrelation بين البواقي (Hamilton, 1994, 302 – 304).

لذلك سيتم تحديد مدة التأخير المثلى لنموذج (ARDL) بالاعتماد على معيار (AIC)، وقد تم توضيح نتائج هذه المدة بالشكل

(7) الآتي:



الشكل 7: نتائج تحديد مدة التأخير المثلى

المصدر: الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج Eviews 13.

تظهر نتائج معيار (AIC) الموضحة في الشكل (7) تدرجاً لأفضل 20 نموذجاً من القيم الأعلى للأدنى، إذ إن بعض النماذج تقدم أداء أفضل من غيرها. وكان أفضل نموذج هو $ARDL(1, 0, 1, 1, 0, 1)$ ، لأن أقل قيمة لـ

(AIC) قد بلغت -3.29، بذلك فإن مدة التأخير المثلى هي عند النموذج ARDL السابق ذكره، والذي يحقق الملاءمة (Fit) مع البساطة (Parsimony)، بما يجنبنا من مشكلة الإفراط في تقدير (Over-fitting) الانموذج المستهدف.

2.5 اختبار الحدود Bounds Test: يفحص هذا الاختبار إمكانية وجود التكامل المشترك Co-integration بين المتغيرات الاقتصادية المدروسة، التي تبين العلاقة بين هذه المتغيرات في الأجل الطويل. حيث إن اختبار الحدود يختبر أي الفرضيتين مقبولة، والمتمثلتان: فرضية العدم H_0 التي تفترض عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة. والفرضية البديلة H_1 التي تفترض وجود علاقة طويلة الأجل بين هذه المتغيرات.

لذلك سوف نجد نتائج هذا الاختبار، والتي سوف يتم توضيحها في الجدول (3) الآتي:
الجدول 3: نتائج اختبار الحدود

A. Bounds Test:

Null hypothesis: No levels relationship
Number of cointegrating variables: 6
Trend type: Rest. constant (Case 2)
Sample size: 77

Test Statistic	Value
F-statistic	32.398279

B. Bounds Critical Values:

	10%		5%		1%	
Sample Size	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
75	2.103	3.111	2.449	3.550	3.219	4.526
80	2.088	3.103	2.431	3.518	3.173	4.485
Asymptotic	1.990	2.940	2.270	3.280	2.880	3.990

* I(0) and I(1) are respectively the stationary and non-stationary bounds.

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج 13 Eviews.

يتضح من نتائج اختبار الحدود الواردة في الجدول (3) الجزء (A) إن قيمة F-statistic قد بلغت 32.398279، وبمقارنة هذه القيمة المحتسبة مع القيم الحرجة الواردة في الجدول (الجزء B) عند مستويات الدلالة (10%، 5%، 1%)، فإن القيمة المحتسبة قد كانت أكبر من الحدين الأعلى I(1) والأدنى I(0) للقيم الحرجة، عليه فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، عليه فإن القرار هو وجود التكامل المشترك Co-integration بين المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة.

2.5. تحليل معاملات الأثر المستهدف تقديره:

بينت نتائج حسب اختبار الحدود الواردة في الجدول (3) وجود علاقة توازن في الأجل الطويل بين متغيرات المختارة في تقدير نموذج الأثر المستهدف، بمعنى إن للمتغيرات الاقتصادية المستقلة (مراجعة الجدول 1) تأثيرات طويلة الأجل في الطلب الحقيقي على النقود Ln RDM. كما يمكننا الاستمرار في تقدير الأنموذج الذي يتضمن معلمات الأجل الطويل والأجل القصير، مع تقدير المعلمة الخاصة بنموذج تصحيح الخطأ Error Correction Model (ECM)، إذ إن هذا النموذج يبين مدى تصحيح الانحراف في المتغير التابع (Ln RDM) في الأجل الطويل نتيجة انحرافات (صددمات مؤقتة) تحدث في المتغير المستقل في الأجل القصير، حيث يتم استخراج سرعة التكيف (التعديل) عبر تقدير معلمة تصحيح الخطأ CointEq(-1).

لذلك فلا بد من تقدير معلمات الأنموذج لاستهداف أثر متغيرات الاقتصاد الكلي محل الدراسة في الطلب الحقيقي على النقود Ln RDM في العراق، والمبينة في نموذج تصحيح الخطأ المشروط (CEC) Conditional Error Correction الذي يمثل مفهوم مستخدم في تقدير نموذج الـ (ARDL) للسلاسل الزمنية الخاصة بالمتغيرات الاقتصادية المدروسة. حيث يشير مفهوم (CEM) لعملية تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) الذي يبين تصحيح الانحرافات قصيرة الأجل بين المتغيرات نحو العودة للتوازن في الأجل الطويل، ويتم التقدير هذا النموذج بشرط وجود تكامل مشترك بين المتغيرات (Pesaran & et al, 2001, 301). بعبارة أخرى إن هنالك علاقة طويلة الأجل بين الطلب الحقيقي على النقود Ln RDM ومتغيرات الاقتصاد الكلي في العراق، قد تواجه انحرافات قصيرة الأجل بسبب صدمات اقتصادية (مثل ارتفاع مستوى الأسعار العامة)، ليتم تصحيح ذلك بشكل تدريجي يعيد الطلب الحقيقي على النقود Ln RDM للتوازن في الأجل الطويل.

لقد تم توضيح نتائج نموذج تصحيح الخطأ المشروط (CEC) لقياس الأثر المستهدف في الجدول (4) الآتي:

الجدول 4: نتائج تقدير معلمات نموذج (CEC)

A. Conditional Error Correction

Dependent Variable: D(LNRMD)

ISSN: 2960-1363 Vol. 02 No.03

Method: ARDL
Date: 04/06/25 Time: 11:28
Sample: 2004Q4 2023Q4
Included observations: 77
Dependent lags: 1 (Automatic)
Automatic-lag linear regressors (1 max. lags): LNRGDP LNPE LNINF LNEX
LNRI LNV
Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Number of models evaluated: 64
Selected model: ARDL(1,0,1,1,1,0,1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNRM(-1)*	-1.290273	0.087345	-14.772072	0.0000
LNRGDP**	0.332988	0.170323	1.955044	0.0549
LNPE(-1)	0.078442	0.084002	0.933806	0.3539
LNINF(-1)	-0.108569	0.169098	-0.642049	0.5230
LNEX(-1)	0.240385	0.390209	0.616041	0.5400
LNRI**	0.026010	0.110543	0.235291	0.8147
LN(-1)	-0.102498	0.122480	-0.836849	0.4057
C	-0.003372	0.007423	-0.454195	0.6512
D(LNPE)	0.197676	0.059556	3.319165	0.0015
D(LNINF)	-0.415036	0.145024	-2.861839	0.0057
D(LNEX)	0.709488	0.288750	2.457099	0.0167
D(LNV)	-0.312082	0.082143	-3.799225	0.0003
R-squared	0.884911	Mean dependent var		0.0000000
Adjusted R-squared	0.865435	S.D. dependent var		0.164551
S.E. of regression	0.060362	Akaike info criterion		-2.634629
Sum squared resid	0.236836	Schwarz criterion		-2.269361
Log likelihood	113.4332	Hannan-Quinn criter.		-2.488525
F-statistic	45.43467	Durbin-Watson stat		1.590774
Prob(F-statistic)	0.000000			

* p-values are incompatible with t-bounds distribution.

** Zero-lag variable.

B. Error Correction

Dependent Variable: D(LNRMD)
Method: ARDL
Date: 04/06/25 Time: 11:28
Sample: 2004Q4 2023Q4
Included observations: 77
Dependent lags: 1 (Automatic)
Automatic-lag linear regressors (1 max. lags): LNRGDP LNPE LNINF LNEX
LNRI LNV
Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Number of models evaluated: 64
Selected model: ARDL(1,0,1,1,1,0,1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
COINTEQ*	-1.290273	0.076149	-16.94398	0.0000
D(LNPE)	0.197676	0.037642	5.251487	0.0000
D(LNINF)	-0.415036	0.054045	-7.679471	0.0000
D(LNEX)	0.709488	0.170885	4.151834	0.0001
D(LNV)	-0.312082	0.054578	-5.718047	0.0000
R-squared	0.884911	Mean dependent var		0.000000
Adjusted R-squared	0.878517	S.D. dependent var		0.164551
S.E. of regression	0.057353	Akaike info criterion		-2.816447

Sum squared resid	0.236836	Schwarz criterion	-2.664252
Log likelihood	113.4332	Hannan-Quinn criter.	-2.755570
F-statistic	138.4010	Durbin-Watson stat	1.590774
Prob(F-statistic)	0.000000		

* p-values are incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج Eviews 13.

يلاحظ من النتائج الواردة في الجدول (4) لنموذج تصحيح الخطأ المشروط (CEC) الآتي:

5. 3. 1. تحليل معلمات الأجل الطويل **Long-Run Coefficients**: وهي عبارة عن تأثيرات المتغيرات المستقلة في الأجل الطويل للنموذج المقدر، وبالإمكان تحليل المستخرج لمعلمات النموذج في الأجل الطويل كالآتي:

أ. **معلمة نموذج تصحيح الخطأ (ECM)**: والتي تساوي -1.290273، إذ يلاحظ إن هذه المعلمة ذو قيمة سالبة وذات دلالة معنوية، حيث أن قيمة (p-value = 0.0000) كان أقل من مستوى الدلالة 5%، ليتحقق بذلك شرط وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وكما أظهرته نتائج اختبار الحدود سابقاً. يشير إلى إن 129% من الانحراف عن التوازن بالأجل الطويل يتم تصحيحه (تعديله) في كل فترة زمنية (ربع سنوية حسب تحويلات الدراسة الحالية)، وذلك لأن قيمة معلمة تصحيح الخطأ هي أكبر من الواحد، ويشير ذلك إن التصحيح سريع جداً (Over-Adjustment)، مما يعكس حدوث تقلبات كبيرة في الطلب الحقيقي على النقود في العراق، نتيجة تأثر الطلب بمتغيرات اقتصادية كلية في الأجل القصير (مثل تقلبات أسعار النفط والأزمات الأمنية والسياسية)، وذلك قبل تحقق التوازن للطلب النقدي في الأجل الطويل.

ب. **معاملات المتغيرات المستقلة في الأجل الطويل**: حيث تستخرج كل معلمة للمتغير المستقل على معلمة تصحيح الخطأ أي $\frac{\text{Coefficient}}{\text{COINTEQ}}$ ، لتعكس النتيجة المرنة Elasticity لكل متغير مستقل مؤثر في المتغير التابع بالأجل الطويل، من أجل جعل التفسير الاقتصادي لكل معلمة خاصة بالمتغير المستقل أكثر دقة في التحليل الاقتصادي لمعلمات الانموذج المقدر (Ghatak, 2019, 154). كما موضح بالآتي:

- **معلمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالفترة الحالية**: تتمثل بـ $\frac{0.332988}{1.290273} = 0.26$ ، $\ln \text{RGDP}$ ، بذلك فإن قيمة معلمة $\ln \text{RGDP}$ تعني إن زيادة بنسبة 1% يؤدي إلى استجابة إيجابية بنسبة 0.26% في الطلب الحقيقي على النقود في الفترة الحالية $\ln \text{RMD}$ بالأجل الطويل (بافتراض إن العوامل الأخرى غير متغيرة)، إن النتيجة الإيجابية لتأثير الناتج الحقيقي في الطلب الحقيقي للنقود يتماشى مع النظرية الاقتصادية، التي تشير إلى إن زيادة الدخل الحقيقي ترفع من الطلب النقدي بدافع إنجاز المعاملات. وفي الشأن العراقي يعكس إن حصول نمو اقتصادي (المدفوع غالباً بنمو حقيقي في إيرادات نفطية) يدفع بالإيجاب نحو زيادة الطلب على النقود في العراق، مما يعكس إن الطلب النقدي مرتبط بشكل وثيق بالنشاط الاقتصادي الحقيقي.

ولكن المعلمة المقدره ليست ذو تأثير معنوي إحصائياً عند مستوى الدلالة 5%، لأن (p-value = 0.0549) هي أكبر من مستوى الدلالة عند 5%، يعود ذلك بسبب تأثير إحصائيات الناتج الحقيقي بالطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي.

- **معلمة الإنفاق العام بالفترة السابقة**: تتمثل بـ $\frac{0.078442}{1.290273} = 0.06$ ، $\ln \text{PE}(-1)$ ، فعند افتراض إن العوامل الأخرى ثابتة فإن زيادة قيمة $\ln \text{PE}(-1)$ بنسبة 1% تؤدي إلى استجابة إيجابية بنسبة 0.06% في الطلب الحقيقي على النقود في العراق بالأجل الطويل. على الرغم من هذه الاستجابة لكن معلمة الإنفاق العام للفترة السابقة تعد غير معنوية إحصائياً، وذلك لأن قيمة (p-value = 0.3539) أقل من مستوى الدلالة عند 5%. هذا يشير إن الإنفاق العام في العراق لها تأثير محدود على الطلب الحقيقي للنقود في الأجل الطويل، قد يعود ذلك بسبب الفساد الإداري والمالي في بعض المؤسسات الحكومية، مما يؤدي إلى ضعف كفاءة الإنفاق العام في الاقتصاد العراقي، فأغلب الإنفاق يتم توجيهه نحو الإنفاق التشغيلي (الرواتب والدعم المجتمعي) الذي يتجه في الغالب نحو انفاق استهلاكي وغير استثماري، أو قد يعود إلى تسرب جزء من الإنفاق العام نحو قطاعات اقتصادية غير رسمية، مما يؤدي إلى ضعف تأثير الإنفاق في الطلب النقدي، ليعكس ذلك إن الإنفاق العام في العراق لا يعد محرك رئيسي للطلب على النقود في الأجل الطويل.

- **معلمة معدل التضخم للفترة السابقة**: وهي $\frac{-0.108569}{1.290273} = -0.08$ ، $\ln \text{Inf}(-1)$ ، فعلى فرض بقاء العوامل الأخرى ثابتة فإن زيادة قيمة معلمة $\ln \text{Inf}(-1)$ بنسبة 1% تؤدي لاستجابة عكسية (انخفاض) في الطلب الحقيقي على القود في الفترة الحالية $\ln \text{RMD}$ بنسبة -0.08% في الأجل الطويل، وهذه الاستجابة تتوافق مع النظرية الاقتصادية، حيث إن ارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى تآكل القوة الشرائية للنقود، لينعكس على انخفاض الطلب النقدي في الاقتصاد العراقي. ولكن هذا التأثير العكسي غير معنوي إحصائياً، لأن (p-value = 0.5230) تعد أكبر من مستوى الدلالة عند 5%، مما يبين إن التقلبات الكبيرة في التضخم في العراق (إذ شهد العراق بعد عام 2003 تقلبات كبيرة بالتضخم كما حدث في عام 2006) أدت إلى تأثير غير مستدام في الطلب على النقود في العراق، نتيجة انخفاض الدخل الحقيقي للأفراد.

- **معلمة سعر الصرف في الفترة السابقة**: وهي $\frac{0.240385}{1.290273} = 0.19$ ، $\ln \text{EX}(-1)$ ، فإن زيادة قيمة في الفترة السابقة لمعلمة $\ln \text{EX}(-1)$ بنسبة 1% تؤدي لاستجابة إيجابية بنسبة 0.19% في الطلب الحقيقي على القود في الفترة الحالية

Ln RMD بالأجل الطويل، ولكن هذا التأثير غير معنوي إحصائياً، لأن (p-value = 0.5400) أكبر من مستوى الدلالة عند 5%. وهذا يعكس إن انخفاض قيمة الدينار العراقي (ارتفاع سعر الصرف في السوق الموازي) يدفع الأفراد للاحتفاظ بالنقد المحلية كاحتياطي، بسبب توقعهم بحدوث إنخفاضات أخر بقيمة الدينار، وعدم ثقة الأفراد بالاستثمار في الموجودات الأخرى، وكذلك وجود ظاهرة الدولار في الاقتصاد العراقي، إذ إن الملاحظ إن تأثير سعر الصرف ليس بالقوة التأثيرية الكافية في تغيير استجابة الطلب على النقود لدى الأفراد في العراق.

- **معلمة أسعار الفائدة الحقيقية للفترة الحالية:** فهي $Ln RI = \frac{0.026010}{1.290273} = 0.02$ ، فعند افتراض بقاء العوامل الأخرى دون تغيير فإن قيمة معلمة Ln RI بنسبة 1% تؤدي إلى إستجابة إيجابية بنسبة 0.02% في الطلب الحقيقي على القود في الفترة الحالية Ln RMD بالأجل الطويل، وأيضاً يعد تأثير Ln RI غير معنوية إحصائياً، لأن (p-value = 0.8147) التي تعد أكبر من مستوى الدلالة عند 5%. قد يكون سبب ذلك وجود نسبة مرتفعة من النقود خارج الجهاز المصرفي، ولانعدام ثقة الأفراد بهذا الجهاز. كما إن هذا الأمر يخالف النظرية الاقتصادية في إن ارتفاع الفائدة يؤدي إلى تخفيض الطلب على القود بسبب وجود الفرصة البديلة في الاستثمار في موجودات أخرى، إذ إن مخالفت النظرية الاقتصادية الخاصة بأسعار الفائدة يعكس ضعف تأثير سوق الفائدة في العراق، نتيجة ضعف تعامل الأفراد وثقتهم بالمصارف، فضلاً عن عدم فاعلية السياسة النقدية في العراق باستخدام أداة سعر الفائدة للتأثير في سلوكيات الأفراد تجاه المفاضلة بين الاحتفاظ بالنقود والاستثمار في الموجودات الأخرى، أي عدم جعل الأفراد ينظرون لسعر الفائدة ككلفة للمقارنة مع باقي الفرص البديلة المتاحة أمامهم.

- **معلمة سرعة دوران النقود في الفترة السابقة:** هي $Ln V(-1) = \frac{-0.02498}{1.290273} = -0.08$ ، فعند زيادة قيمة معلمة Ln V(-1) بنسبة 1% فإن في الطلب الحقيقي على القود في الفترة الحالية Ln RMD بالأجل الطويل يستجيب بشكل سلبي وبنسبة -0.08% على فرض عدم تغيير باقي العوامل الأخرى، لكن هذه الاستجابة تعد غير معنوية إحصائياً، لأن (p-value = 0.4057) التي تعد أكبر من مستوى الدلالة عند 5%. وهذا الأمر متوقع في الاقتصاد العراقي، لأن زيادة سرعة دوران النقود تخفض من الحاجة لدى الأفراد للاحتفاظ بالنقود، مما يشير إلى إن هذه السرعة ليست عاملاً مؤثراً في تحديد الطلب النقدي بالأجل الطويل.

- **معلمة القطع الثابت:** وهي $c = \frac{-0.003372}{1.290273} = -0.003$ ، فعند افتراض بقاء جميع العوامل دون تغيير (في الفترة الحالية والمتأخرة زمنياً، وسواء في الأجل الطويل أو الأجل القصير) فإن زيادة هذه المعلمة بنسبة 1% تؤدي إلى خفض استجابة الطلب الحقيقي على القود في الفترة الحالية Ln RMD بالأجل الطويل بنسبة ضئيلة تبلغ -0.003% (وهو أمر متوقع في النماذج القياسية المقدرة باستخدام اللوغاريتميات)، مما يعكس الاتجاه الطبيعي لانخفاض الطلب النقدي في العراق عندما لا تتغير العوامل الاقتصادية الكلية، بسبب وجود تشوهات هيكلية في الاقتصاد العراقي كوجود الدولار في الاقتصاد، والهيمنة النفطية على قطاعات الاقتصاد بشكل مفرط.

كما إن تأثير هذه المعلمة غير معنوية إحصائياً، لأن (p-value = 0.6512) التي هي أقل من مستوى الدلالة عند 5%، بذلك فإن هذه المعلمة لا تلعب دوراً مؤثراً في تفسير تغييرات الطلب على القود في العراق، نتيجة العوامل الهيكلية في الاقتصاد (الطبيعة الريعي للعراق، وجود ظاهرة الدولار)، فنقلبات هذه العوامل قد يكون لها تفسير في معظم تغييرات الطلب على النقود. فضلاً عن إن هذا الطلب في سياق الاقتصاد العراقي قد يتأثر بمتغيرات اقتصادية كلية (مثل الناتج الحقيقي)، لذلك فإن معلمة القطع الثابت c غالباً لا يكون لها أثر كبير في المتغير التابع المتمثل بالطلب النقدي.

5. 3. 2. تحليل معلمات الأجل القصير Short-Run Coefficients: وهي عبارة عن تأثيرات فروق المتغيرات في الأجل القصير، والتي هي كالآتي:

أ. **معلمة الفرق للإنفاق العام في الأجل القصير D(Ln PE):** التي تساوي 0.197676، و بثبات باقي العوامل الأخرى فإن هذه القيمة تعني التغير في الإنفاق العام D(Ln PE) في الأجل القصير بنسبة 1% تؤدي إلى إستجابة موجبة للطلب الحقيقي على النقود للفترة الحالية Ln RMD في العراق بنسبة 0.20%، كما إن هذه القيمة ذو دلالة معنوية عالية، لأن (p-value = 0.0015) وهي أقل من مستوى الدلالة 5%. هذا يعكس إن التغيرات الفورية في الإنفاق العام D(Ln PE) في الأجل القصير (كالرواتب) تحفز النشاط الاقتصادي في العراق، مما يزيد من الحاجة للطلب على النقود بغرض إنجاز المعاملات في الاقتصاد.

ب. **معلمة الفرق للتضخم في الأجل القصير D(Ln Inf):** وتساوي -0.415036، إذ على فرض عدم تغيير العوامل الأخرى فإن تغير التضخم D(Ln Inf) في الأجل القصير ذو تأثير سلبي وذو دلالة إحصائية، فعند تغيرها بنسبة 1% تؤدي إلى إستجابة عكسية (انخفاض) الطلب الحقيقي على النقود للفترة الحالية Ln RMD في العراق بنسبة -0.42%، بدلالة إحصائية معنوية لأن (p-value = 0.0057) أقل من مستوى الدلالة 5%. إن ما سبق لتأثير التضخم في الأجل القصير بكونه سلبي وبحساسية للطلب على النقود يتماشى مع الواقع العراقي، إذ إن التضخم المرتفع في العراق (بالأخص في سنوات الأزمات) يؤدي إلى تآكل القوة الشرائية، ليخفف الرغبة بالاحتفاظ للنقود في الاقتصاد العراقي.

ت. معلمة الفرق لسعر الصرف في الآجل القصير $D(Ln Ex)$: وتساوي 0.709488، يعني عند افتراض ثبات العوامل الأخرى إن التغير في سعر الصرف $D(Ln EX)$ في الآجل القصير ذو تأثير إيجابي وبدلالة إحصائية، فعند تغييرها بنسبة 1% يؤدي إلى إستجابة موجبة الطلب الحقيقي على النقود للفترة الحالية $Ln RMD$ في العراق بنسبة 0.71%، وبمعنوية إحصائية لأن $(p\text{-value} = 0.0167)$ أقل من مستوى الدلالة 5%. إن الإستجابة الإيجابية للطلب الحقيقي على النقود يعكس الانخفاض في قيمة الدينار العراقي بسبب ارتفاع سعر الصرف في الآجل القصير يدفع الأفراد للاحتفاظ بالمزيد من النقود المحلية كاحتياطي، يعد هذا السلوك اعتيادي في الاقتصادات التي تواجه عملتها المحلية من تقلبات بمواجهت العملات الأجنبية، كما في الاقتصاد العراقي.

ث. معلمة الفرق لسرعة دوران النقود في الآجل القصير $D(Ln V)$: وتساوي -0.312082، بافتراض عدم تغير العوامل الأخرى فإن التغير في سرعة دوران النقود $D(Ln V)$ في الآجل القصير ذو تأثير سلبي وبدلالة إحصائية، فعند تغير هذه السرعة بنسبة 1% يؤدي إلى إستجابة عكسية (سلبية) للطلب الحقيقي على النقود في الفترة الحالية $Ln RMD$ في العراق بنسبة -0.31%، وبمعنوية إحصائية عالية لأن $(p\text{-value} = 0.0003)$ أقل من الدلالة 5%. وهذا أمر متوقع لأن زيادة تداول النقود بشكل سريع يؤدي إلى إستجابة سلبية للحاجة للاحتفاظ بالنقود، أي انخفاض الطلب الحقيقي على النقود في العراق.

3. مؤشرات جودة النموذج (Model Fit):

أ. $R\text{-squared} = 0.884911$: تعني هذه القيمة إن النموذج المقدر يقوم بتفسير 88.5% التغيرات في الطلب الحقيقي على النقود للفترة الحالية $Ln RMD$ في العراق، وباقي النسبة البالغة 11.5% تفسر هذه التغيرات بسبب عوامل أخرى لم يتم استخدامها بالنموذج المقدر، ويعكس ما سبق لقوة هذا النموذج في التفسير.

ب. $Adjusted\ R\text{-squared} = 0.865435$: إن هذه القيمة تفسر ما نسبته 86.5% لتغيرات المتغير التابع $(Ln RMD)$ ، أما النسبة الباقية 13.5% تقوم بتفسير تغيرات $Ln RMD$ بسبب باقي العوامل الأخرى غير المستخدمة في النموذج المقدر، ليشير ما سبق للقوة التفسيرية لهذا النموذج متعدد المتغيرات المستقلة.

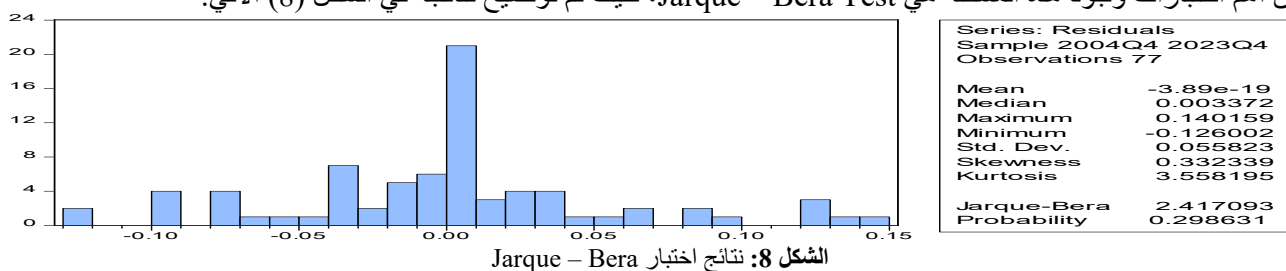
ت. $F\text{-statistic} = 45.43467$: إن هذه الإحصائية ذو دلالة إحصائية عالية للنموذج ككل، لأن $(p\text{-value} = 0.0000)$ وهي أقل من مستوى الدلالة 5%، عليه فإنه بالإمكان الاعتماد ما تم تقديره للنموذج.

ث. $Akaike\ Info\ Criterion\ (AIC) = -2.816447$: تشير القيمة السالبة إن النموذج المقدر جيد نسبياً، لأن القيم المنخفضة (الأكثر سلبية) تعني إن النموذج ملائم للاعتماد عليه في التفسير، أي النموذج ذو جودة في التقدير من حيث التوازن ما بين الدقة والتعقيد، بذلك بالإمكان الثقة بنتائج تحليل الطلب الحقيقي للنقود في العراق.

ج. $Durbin\text{-}Watson\ Stat = 1.590774$: إن هذه النتيجة قريبة من 2، بذلك فإن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation) بين البواقي، عليه بالإمكان الاعتماد على هذا النموذج.

6. الاختبارات التشخيصية (Diagnostics): تساعد هذه الاختبارات في التأكد من صحة النموذج المقدر وموثوقيته، من خلال فحص احتواى هذا النموذج على المشكلات القياسية. بما يضمن إن نتائج هذه النموذج ليست متحيزة، وبالإمكان الاعتماد عليها في التفسير الاقتصادي والتنبؤ (Greene, 2018, 181 – 183). من أهم الاختبارات التشخيصية:

6. 1. اختبار التوزيع الطبيعي Normality Test: يتحقق من إن البواقي موزعة توزيعاً طبيعياً Normally Distributed. من أهم اختبارات وجود هذه المشكلة هي Jarque – Bera Test، حيث تم توضيح نتائجه في الشكل (8) الآتي:



الشكل 8: نتائج اختبار Jarque – Bera
المصدر: الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج Eviews 13.

يتضح من الشكل (8) إن الانحراف Skewness إيجابي طفيف بلغ 0.332339، وإن التفرطح Kurtosis قد بلغ 3.558195، ليشير إن وجود قيم متطرفة في بواقي النموذج المقدر، لكن هذا لا يؤثر على النتائج المقدر لأن العينة كبيرة نسبياً (إذ بلغت 77 مشاهدة كما مبينة في الشكل)، وحسب نظرية الحد المركزي Central Limit Theorem التي تنص على جعل التوزيع الطبيعي للبواقي أقل أهمية في العينات الكبيرة.

وبالنسبة لـ Jarque – Bera Test فإن قيمة $(p\text{-value} = 0.298631)$ كانت أكبر من مستوى الدلالة 5%، لذلك فإننا نقبل فرضية العدم H_0 ، وهذا يعني إن البواقي موزعة توزيعاً طبيعياً تقريباً، بما يعزز الثقة بدلالة نتائج النموذج المقدر. بما يشير إلى إن هذا النموذج نجح في التقاط معظم الأنماط لبيانات الطلب الحقيقي على النقود $Ln RMD$ ، بالرغم من وجود تقلبات اقتصادية كبيرة في العراق خلال مدة الدراسة، مثل تقلبات أسعار النفط وصدμάτωνها، وصدمة جائحة كورونا، والاضطرابات الأمنية والسياسية.

2.6. اختبار الارتباط الذاتي Autocorrelation Test: الغرض منه التأكد من وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي (Residuals)، أي إن البواقي في فترة زمنية معينة مرتبطة بالبواقي للفترة السابقة. أهم اختبارات لفحص وجود هذه المشكلة هي Breusch – Godfrey Serial Correlation LM Test، وتم توضيح نتائج هذا الاختبار في الجدول (5) الآتي:

الجدول 5: نتائج اختبار Breusch – Godfrey

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.129299	Prob. F(2,63)	0.8789
Obs*R-squared	0.317922	Prob. Chi-Square(2)	0.8530

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج Eviews 13.

يتضح من النتائج الواردة في الجدول (5) إن قيمة Prob. Chi-Square(2) لاختبار Breusch – Godfrey قد بلغت 0.8530، التي هي قيمة أكبر من مستوى الدلالة 5%، لذلك فإننا نقبل فرضية العدم H_0 ، الذي يعني إن البواقي لا ترتبط في فترة معينة مع البواقي في فترات سابقة، مما يعني إن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، وهذا الأمر يعزز من الثقة بتقديرات النموذج، بذلك فإن هذا النموذج قد التقاط الديناميكيات قصيرة الأجل، فقد نجح في التقاط التقلبات الاقتصادية التي حدثت خلال مدة الدراسة لمتغيرات الاقتصاد العراقي.

3.6. اختبار تجانس التباين Heteroskedasticity Test: الغرض منه التأكد من إن وجود تجانس في التباين بين البواقي، أي ثبات التباين Homoskedasticity Test. يمكن استخدام اختبار ARCH Heteroskedasticity Test للكشف عن وجود هذه المشكلة، وتم توضيح نتائج هذا الاختبار في الجدول (6) الآتي:

الجدول 6: نتائج اختبار ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	2.365050	Prob. F(1,74)	0.1283
Obs*R-squared	2.353745	Prob. Chi-Square(1)	0.1250

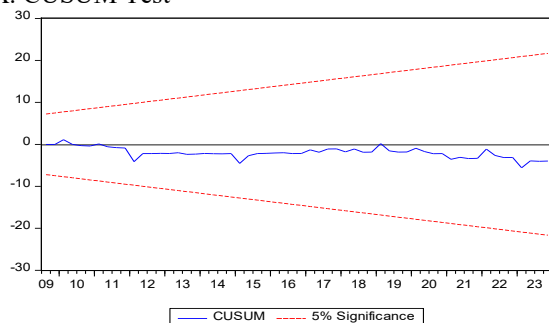
المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج Eviews 13.

يتبين من نتائج الاختبار الواردة في الجدول (6) إن قيمة Prob. Chi-Square(1) قد بلغت 0.1250، وهي قيمة أكبر من مستوى دلالة 5%، لذلك فإننا نقبل فرضية العدم H_0 ، وهذا يعني إن هنالك تجانس التباين (ثبات التباين) بين البواقي. عليه فإن تقديرات النموذج ذات موثوقية، بذلك يمكن الاعتماد على هذا النموذج بسبب التقاطه للتقلبات الاقتصادية دون أن يؤدي لتباين متغير من نوع ARCH، نتيجة اختيار التأخيرات الملائمة للنموذج، وتضمنين متغيرات تفسر معظم التقلبات الاقتصادية التي واجهها الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة.

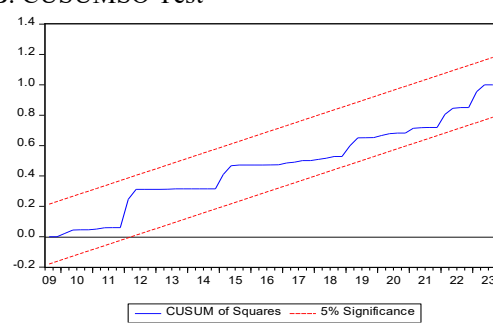
4.6. اختبار الاستقرار الهيكلي Structural Stability Test: يختبر استقرا معاملات النموذج Parameter Stability عبر الزمن، أي إن المتغيرات الاقتصادية تتغير بسبب تغيرات هيكلية Structural Breaks. من الاختبارات المستخدمة هما: اختبار Cumulative Sum of Residuals (CUSUM Test): الذي يفحص مدى كون البواقي تتراكم بسبب وجود تغيرات هيكلية. واختبار Cumulative Sum of Squared Residuals (CUSUMSQ Test): يفحص هذا الاختبار على وجود تباين في البواقي للكشف عن حدوث التغيرات الهيكلية.

وقد تم توضيح نتائج هذين الاختبارين في الشكل (9) الآتي:

A. CUSUM Test



B. CUSUMSQ Test



الشكل 9: نتائج اختباري (CUSUM, CUSUMSQ)

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج Eviews 13.

يتضح من الشكل (9) إن نتائج اختباري (CUSUM, CUSUMSQ) قد كانت متأرجحة حول الصفر ضمن الحدود الحرجة عند مستوى الدلالة 5%، إذ إن النتائج قد كانت محصورة ما بين الحدود الحرجة (الخطوط الحمراء)، لذلك فإننا نقبل فرضية العدم H_0 ، بذلك تحقق الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج المقدر. حيث بينت نتيجة اختبار CUSUM إن هنالك علاقة بين الطلب الحقيقي على النقود Ln RMD والمتغيرات المستقلة المختارة قد ظلت مستقرة خلال مدة الدراسة، وعلى الرغم من وجود التقلبات

الاقتصادية، وهذا الأمر يعزز من موثوقية المرونة في الأجل الطويل. وبينت نتيجة اختبار CUSUMSQ إن تقلبات البواقي لم تتغير بشكل منهجي خلال مدة الدراسة، مما يدعم استقرار النموذج المقدر ليظهر أنه قد نجح في التعامل مع التقلبات التي واجهها الاقتصاد العراقي، ومن دون أن تؤثر هذه التغيرات على العلاقات الأساسية بين المتغيرات المدروسة، لذلك يمكن الاعتماد على نتائج معلمات النموذج المقدر للأجلين الطويل والقصير في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

7. الاستنتاجات والتوصيات

7.1. **الاستنتاجات:** بينت الدراسة الحالية صحة فرضيتها وجود آثار معقدة ومختلفة للمتغيرات الاقتصادية الكلية على الطلب الحقيقي على النقود في العراق خلال المدة من 2004 إلى 2023، إذ توصلت الدراسة إلى الآتي:

1. **علاقة الطلب الحقيقي على النقود بمتغيرات الاقتصاد الكلي:** هي كالآتي:
 - أ. توضح الدراسة أن النمو الاقتصادي الحقيقي في العراق نما بمعدل مركب هو 3.6% بين عامي 2004 و2023، وكان له علاقة إيجابية مع الطلب الحقيقي على النقود، إذ نما الطلب بمعدل مركب بلغ 5.8%. مما يعكس العلاقة الطردية بين متغير الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والسيولة النقدية في الاقتصاد العراقي.
 - ب. أظهرت الدراسة إن زيادة الإنفاق العام في العراق بمعدل نمو مركب بلغ 7.7%، فقد ارتفع الإنفاق من 32117491 مليون دينار في عام 2004 إلى 142435636 مليون دينار في عام 2023، وساهم الإنفاق مثلاً في رفع الطلب الحقيقي على النقود بنسبة 10% في عام 2021. ليرز الدور الإيجابي للإنفاق العام في تعزيز النشاط الاقتصادي العراقي وزيادة احتياجات السيولة النقدية في بعض الأعوام.
 - ت. إن علاقة معدل التضخم المرتفعة بالطلب الحقيقي على النقود في العراق هي علاقة سلبية، فمثلاً بلغ التضخم نسبة 53.1% في عام 2006، مما أدى إلى انخفاض الطلب النقدي بنسبة 6.2%. ليسلط الضوء على كيفية تأثير التضخم السلبي في العراق على تآكل القوة الشرائية، مما يدفع الأفراد إلى تقليص احتفاظهم بالنقود.
 - ث. قد أظهرت البيانات مع مسار سعر الصرف الأجنبي استمر الطلب الحقيقي على النقود في العراق بالنمو النسبي، وعند ارتفاع سعر الصرف الأجنبي (انخفاض قيمة الدينار) يقلل من ثقة الأفراد في العملة المحلية، مما يؤدي إلى تقليل الطلب على النقود في العراق.
 - ج. خلال مدة الدراسة فقد تراوحت أسعار الفائدة الحقيقية في العراق ما بين 20.8%- في 2004 و 23.2% في 2018، مع عدم وجود تأثير غير واضح على الطلب النقدي في العراق، مما يشير إلى ضعف تأثير أسعار الفائدة على سلوك الأفراد.
 - ح. انخفضت سرعة دوران النقود من 4.3 مرات في عام 2004 إلى 1.8 مرة في 2023، مما يدل على ضعف النشاط الاقتصادي الكلي وزيادة الاحتفاظ بالنقود كوسيلة للاحتياط والوقاية من الأزمات الاقتصادية، مما يعكس عدم اليقين الاقتصادي في تلك الأوقات.
2. **اختبار التكامل المشترك Co-integration:** أظهر اختبار الحدود Bounds Test وجود تكامل مشترك بين المتغيرات الاقتصادية الكلية المدروسة، مما يعني وجود علاقة طويلة الأجل بين هذه المتغيرات والطلب الحقيقي على النقود في، حيث كان الإحصائية المحتسبة لـ F-statistic يساوي 32.398279، مما يقبل فرضية وجود علاقة طويلة الأجل.
3. **أثر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي:** أظهرت نتائج النموذج المقدر أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي Ln RGDP في العراق له أثر إيجابي في الطلب الحقيقي على النقود Ln RMD في الأجل الطويل، إذ تؤدي زيادة Ln RGDP بنسبة 1% إلى استجابة إيجابية بنسبة 0.26% في الطلب على النقود. ومع ذلك كان هذا الأثر غير معنوي إحصائياً، والذي يعكس ضعف الارتباط بين المتغيرين بسبب الطبيعة الريعية المؤثرة في الاقتصاد الحقيقي في العراق، والذي يعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية غير المستقرة بسبب ارتباطها عادةً بمتغيرات خارجية عالمية.
4. **دور الإنفاق العام والتضخم:** يتبين من النموذج المقدر إن الإنفاق العام Ln PE في العراق يؤثر بشكل إيجابي في الطلب الحقيقي على النقود في الأجل القصير، فعند زيادة Ln PE بنسبة 1% فإنه يؤدي إلى استجابة موجبة للطلب النقدي Ln RMD بنسبة 0.20%. في حين إن للتضخم Ln Inf له أثر سلبي معنوي في الطلب النقدي، إذ تؤدي زيادة التضخم بنسبة 1% إلى استجابة سلبية تخفض من الطلب النقدي بنسبة 0.42%-، بسبب تآكل القوة الشرائية للنقود في فترات التضخم المرتفع، والتي سوف تقلل من الطلب الحقيقي على النقود في العراق.
5. **أثر سعر الصرف وسرعة دوران النقود:** أظهر النموذج المقدر إن سعر الصرف الأجنبي Ln EX ذو أثر إيجابي معنوي في الأجل القصير، فعند زيادة Ln EX بنسبة 1% فإن الطلب الحقيقي على النقود Ln RMD يستجيب إيجابياً بنسبة 0.71%. بينما كان لأثر سرعة دوران النقود Ln V أثر سلبي معنوي، إذ إن زيادة السرعة بنسبة 1% يستجيب الطلب النقدي سلباً بنسبة 0.31%-، هذا الأمر يؤكد النظرية الاقتصادية في الارتباط الدالي ما بين زيادة سرعة دوران النقود وانخفاض الطلب على النقود.
6. **ضعف أثر أسعار الفائدة الحقيقية:** على عكس ما هو متوقع نظرياً، فقد كان لأسعار الفائدة الحقيقية Ln RI أثر إيجابي ضئيل وغير معنوي على الطلب الحقيقي على النقود Ln RMD، فعند زيادة Ln RI بنسبة 1% يؤدي إلى استجابة موجبة للطلب النقدي بنسبة 0.02% فقط. ليعكس ذلك ضعف فعالية السياسة النقدية في جذب الأموال للمصارف العراقية، بسبب عدم ثقة الأفراد بالمصارف، مما يحد من أثر أسعار الفائدة في الاقتصاد العراقي بالأخص في سلوكيات الاحتفاظ بالنقود.
7. **سرعة التكيف في نموذج تصحيح الخطأ:** أظهر نموذج تصحيح الخطأ المشروط (CEC) إن سرعة تكيف عالية التي بلغت 129% لكل فترة زمنية، مما يشير إلى وجود تقلبات كبيرة (عدم استقرار نسبي) في الطلب على النقود بسبب الصدمات

- الاقتصادية قصيرة الأجل مثل تقلبات أسعار النفط والاضطرابات السياسية. مع ذلك فقد كان النموذج المقدر قادر على تفسير ما نسبته 88.5% من التغيرات التي تحدث في الطلب الحقيقي على النقود في العراق، مما يعزز موثوقية نتائج النموذج.
7. 2. **التوصيات:** بناءً على الاستنتاجات السابقة نوصي بالآتي:
1. ينبغي على السياسات الاقتصادية في العراق التركيز على تعزيز النمو الاقتصادي الحقيقي (غير النفطي)، من خلال اعداد سياسات اقتصادية ومتابعة تنفيذها، بما تدعم هذه السياسات القطاعات الإنتاجية (الصناعة والزراعة) ليحقق التنوع الاقتصادي، ويقلل من الاعتماد على القطاع النفط. يتطلب ذلك الاستثمار في البنية التحتية وتحفيز المشاريع في العراق، أهمها المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مما يسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، لينعكس على تحسين الطلب على النقود.
 2. يجب على الحكومة العراقية التركيز على تحسين كفاءة الإنفاق العام وترشيدها، وضمان توجيه الموارد المالية العامة نحو المشاريع الإنتاجية الحقيقية المستدامة، مثل تطوير البنية التحتية والصناعات المحلية. كما لا بد من زيادة الشفافية الإدارية والمالية، ومكافحة الفساد في بعض المؤسسات الحكومية، مما يمكن زيادة تأثير الإنفاق العام على الطلب الحقيقي على النقود في العراق، ليعزز النشاط الاقتصادي الكلي.
 3. لا بد على البنك المركزي العراقي من تعزيز سياسته في السيطرة على معدلات التضخم، من خلال تفعيل أدوات السياسات النقدية، بالأخص التحكم في المعروض النقدي واستهداف سعر الصرف الأجنبي إذ إنه المؤثر الأهم في استقرار المستوى العام للأسعار في العراق. كما لا بد من اتخاذ إجراءات للحد من زيادة الطلب على النقود في أوقات التضخم المرتفع، كضبط المستوى العام للأسعار، وتقديم الدعم للقطاعات الاقتصادية المتضررة، هذا الأمر سيحافظ على القوة الشرائية للنقود في العراق. فضلاً عن إمكانية تدعيم ما سبق بسياسة مالية منضبطة تستهدف تخفيض العجز المالي في الموازنة العامة في العراق، بهدف تحقيق الاستقرار السعري التي تدعم الثقة بالدينار.
 4. ينبغي على البنك المركزي العراقي العمل على تحقيق الاستقرار في سعر صرف الدينار العراقي، لتخفيض الفجوة بين السعر الرسمي والموازي، من خلال تدخلات نقدية فعالة في سوق الصرف الأجنبي ومراقبة المضاربات في هذا السوق. ليساعد في تعزيز الثقة في العملة المحلية، ويخفض من ظاهرة الدولار، مما يخفف من الضغوط التي تؤثر على الطلب على النقود والناتجة من تقلبات سعر الصرف في العراق.
 5. لا بد من تحسين فعالية السياسة النقدية في أسعار الفائدة والمصارف بالعراق، من خلال تطوير القطاع المصرفي من أجل زيادة الثقة فيه، عبر تحسين الخدمات المصرفية، ليوفر بشكل فعال البيئة المصرفية لجذب الأموال إلى القطاع المصرفي. كما يمكن بناء الثقة بين الأفراد والمصارف العراقية عبر تعزيز الشفافية في المعاملات المالية، مما يساعد في زيادة الطلب على النقود.
 6. ينبغي للسياسات الاقتصادية في العراق من تعزيز الاستقرار الاقتصادي من أجل تخفيض ظروف عدم اليقين، بما يحد من الاحتفاظ بالنقود كاحتياط. يمكن تحقيق ذلك من خلال برامج دعم اجتماعي واقتصادي أوقات الأزمات والصدمات، بهدف تشجيع الإنفاق الشخصي للأفراد والشركات نحو المجالات المنتجة بدلاً من الاحتفاظ السلبي للنقود، إن هذا الأمر يعزز من النشاط الاقتصادي الكلي ويدعم الطلب النقدي المستدام في العراق.
 7. من الضروري إجراء دراسات متخصصة ودورية من أجل تحليل تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية على الطلب الحقيقي على النقود في العراق. مما سوف يمكن صانعي القرار ومتخذيهم من فهم العلاقات الاقتصادية بشكل أفضل، وكذلك تكييف السياسات الاقتصادية والنقدية في العراق بشكل يتناسب مع التغيرات في السوق.

قائمة المصادر والمراجع

1. البنك الدولي، إحصائيات منشورة على الموقع الأتي: <https://data.albankaldawli.org>
2. البنك المركزي العراقي. (2020). تقرير السياسة النقدية لعام 2020، دائرة الإحصاء والابحاث.
3. البنك المركزي العراقي. (سنوات مختلفة). النشرات الإحصائية السنوية للمدة (2004 – 2023)، المديرية العامة للإحصاء والابحاث.
4. المحمدي، ناظم عبد الله، والرفيعي، إفتخار محمد ناجي. (2020). قياس وتحليل محددات الطلب على النقود في الاقتصاد العراقي للمدة (1985 – 2015)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 12، العدد 28.
5. الموقع الإحصائي للبنك المركزي العراقي: <https://cbiraq.org>
6. وزارة التخطيط العراقية. (سنوات مختلفة). الأرقام القياسية لأسعار المستهلك للمدة (2004 – 2023)، الجهاز المركزي للإحصاء، قسم الأرقام القياسية.
7. وزارة التخطيط العراقية. (سنوات مختلفة). التقديرات الأولية والفصلية لإجمالي الناتج المحلي للمدة (2020 - 2023)، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.
8. وزارة التخطيط العراقية. (سنوات مختلفة). المجموعة الإحصائية السنوية للمدة (2004 – 2023)، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.
9. Abel, Andrew B., Bernanke, & et al. (2020). Macroeconomics, 10th Edition, Pearson Education, USA.
10. Blanchard, O. (2017). Macroeconomics, 7th Edition, Pearson Education, USA.
11. Blanchard, Olivier, & Johnson, David R. (2013). Macroeconomics, 6th Edition, Pearson Education, Upper Saddle River, USA.
12. Energy Information Administration (EIA). Country Analysis Brief: Iraq, USA.

13. Ghatak, A. (2019). Time Series Econometrics: A Practical Approach Using EViews. Routledge.
14. Greene, W. H. (2012). Econometric Analysis, 7th Edition, Pearson Education, Inc., USA.
15. Greene, W. H. (2018). Econometric Analysis, 8th Edition, Pearson Education, Inc., USA.
16. Hamilton, J. D. (1994). Time Series Analysis, Princeton University Press, USA.
17. Ito, T., & Rose, A. K. (2007). Fiscal Policy and Management in East Asia, University of Chicago Press, USA.
18. Krugman, P. R., & et al. (2018). International Economics: Theory and Policy, 10th Edition, Pearson Education, USA.
19. Kozhan, Roman, (2010), Financial Econometrics with Eviews, Ventus Publishing Aps, Book Boon.com.
20. Krugman, Paul, & Wells, Robin. (2018). Macroeconomics, 5th Edition, Worth Publishers, USA.
21. Mankiw, N. G. (2019). Macroeconomics, 10th Edition, Worth Publishers, USA.
22. Mankiw, N. G. (2021). Principles of Economics, 9th Edition, Cengage Learning, USA.
23. Mishkin, Frederic S. (2019). The Economics of Money, Banking, and Financial Markets, 12th Edition, Pearson Education, USA.
24. Narayan, P. K. (2004). Fiji's Tourism Demand: The ARDL Approach to Co-integration, Tourism Economics, Vol. 10, Is. 2.
25. Nkoro, E., & Uko, A. K. (2016). Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Co-integration Technique: Application and Interpretation, Journal of Statistical and Econometric Methods, Vol. 5, Is. 4.
26. OPEC. Annual Statistical Bulletin (2004 – 2023).
27. Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. J. (2001). Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships, Journal of Applied Econometrics, Vol. 16, No. 3. <https://doi.org/10.1002/jae.616>
28. Walsh, Carl E. (2017). Monetary Theory and Policy, 4th Edition, MIT Press, Cambridge, USA.

الملحق 1: مسار تطور بعض المتغيرات الاقتصادية والنقدية والمالية في العراق للفترة (2004-2023)

المتغيرات السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2007=100) (مليون دينار)	معدل التغير السني (%)	الصادرات النفطية (مليون برميل / يوم)	معدل التغير السني (%)	الرقم القياسي لأسعار المستهلك (100=2007)	معدل التضخم السني (%)	سعر السياسة (%)	سعر الفائدة الحقيقي *(%)	سرعة دوران النقد بالمعنى الواسع*	سعر الصرف الأجنبي الرسمي (دينار/دولار)	سعر الصرف الأجنبي الموازي (دينار/دولار)	الفجوة بين السعرين*	الإنفاق العام (مليون دينار)	معدل التغير السني (%)	الطلب الحقيقي على النقد (مليون دينار)	معدل التغير السني *(%)
2004	101845	—	1.538	—	36.4	26.8	6.0	-20.8	4.3	1453	1453	0.0	32117	—	336648	—
2005	103551	1.7	1.405	-8.6	49.9	37.1	6.3	-30.8	5.0	1469	1472	0.2	26375	-17.9	294269	-12.6
2006	109390	5.6	1.505	7.1	76.4	53.1	10.4	-42.7	4.5	1467	1475	0.5	38807	47.1	275916	-6.2
2007	111456	1.9	1.643	9.2	100.0	30.9	20.0	-10.9	4.1	1255	1267	1.0	39031	0.6	269561	-2.3
2008	120627	8.2	1.850	12.6	112.7	12.7	16.8	4.1	4.5	1193	1203	0.8	67277	72.4	309846	14.9
2009	124702	3.4	1.906	3.0	122.1	8.3	8.8	0.5	2.9	1170	1182	1.0	55590	-17.4	372162	20.1
2010	132687	6.4	1.890	-0.8	125.1	2.4	6.3	3.8	2.7	1170	1185	1.3	70134	26.2	482863	29.7
2011	142700	7.5	2.166	14.6	132.1	5.6	6.0	0.4	3.0	1170	1196	2.2	78758	12.3	546527	13.2
2012	162588	13.9	2.423	11.9	140.1	6.1	6.0	-0.1	3.3	1166	1233	5.7	105140	33.5	550913	0.8
2013	174990	7.6	2.390	-1.4	142.7	1.9	6.0	4.1	3.1	1166	1232	5.7	119128	13.3	627091	13.8
2014	178951	2.3	2.516	5.3	145.9	2.2	6.0	3.8	2.9	1166	1214	4.1	125321	5.2	637201	1.6
2015	183616	2.6	3.000	19.2	148.0	1.4	6.0	4.6	2.3	1167	1247	6.8	70398	-43.8	571259	-10.3
2016	208932	13.8	3.302	10.1	148.1	0.1	4.3	4.2	2.2	1182	1275	7.9	67067	-4.7	610847	6.9
2017	205130	-1.8	3.309	0.2	184.4	24.5	4.0	-20.5	2.4	1184	1258	6.3	75490	12.6	503563	-17.6
2018	210533	2.6	3.500	5.8	149.0	-19.2	4.0	23.2	2.8	1183	1209	2.2	80873	7.1	640206	27.1
2019	222141	5.5	3.968	13.4	148.7	-0.2	4.0	4.2	2.7	1182	1196	1.2	111724	38.1	695636	8.7
2020	195403	-12	3.428	-13.6	149.6	0.6	4.0	3.4	1.8	1190	1234	3.7	76082	-31.9	801512	15.2
2021	198497	1.6	3.020	-11.9	158.7	6.1	4.0	-2.1	2.2	1450	1474	1.7	102850	35.2	881449	10.0
2022	213490	7.6	3.311	9.6	166.5	4.9	4.0	-0.9	2.5	1450	1483	2.3	116960	13.7	1010759	14.7
2023	207223	-2.9	3.470	4.8	173.9	4.4	6.0	1.6	1.8	1313	1550	18.1	142436	21.8	1040688	3.0
معدل النمو المركب (%) *	3.6	—	4.2	—	8.1	—	—	—	-4.3	4.3	0.3	—	7.7	—	5.8	—
المتوسط*	—	—	—	—	—	10.5	6.9	-3.5	3.0	1257	1302	3.6	—	—	—	—

المصدر: تم اعداد الملحق من قبل الباحث بالاعتماد على:

- وزارة التخطيط العراقية. (سنوات مختلفة). المجموعة الإحصائية السنوية للمدة (2004 – 2023)، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، صفحات متفرقة.
- وزارة التخطيط العراقية. (سنوات مختلفة). التقديرات الأولية والفصلية لإجمالي الناتج المحلي للمدة (2020 - 2023)، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، صفحات متفرقة.
- وزارة التخطيط العراقية. (سنوات مختلفة). الأرقام القياسية لأسعار المستهلك للمدة (2004 – 2023)، الجهاز المركزي للإحصاء، قسم الأرقام القياسية، صفحات متفرقة.
- البنك المركزي العراقي. (سنوات مختلفة). النشرات الإحصائية السنوية للمدة (2004 – 2023)، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، صفحات متفرقة.
- الموقع الإحصائي للبنك المركزي العراقي: <https://cbiraq.org>
- البنك الدولي، إحصائيات منشورة على الموقع الآتي: <https://data.albankaldawli.org>

-OPEC. Annual Statistical Bulletin (2004 – 2023).

-Energy Information Administration (EIA). Country Analysis Brief: Iraq, USA.

* سرعة دوران النقود، وأسعار الفائدة الحقيقية، والفجوة بين السعيرين، فضلاً عن النسب المئوية الواردة في الملحق تم استخراجها من قبل الباحث.